HSP

HSP/HA/1/7

Distr.: General
24 December 2018

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

UN HABITAT

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمعية موئل الأمم المتحدة
التابعة لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
الدورة الأولى
نيروبي، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*
الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

مشروع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

موجز

طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى المدير التنفيذي، في قراره ٣/٢٦ المعتمد في دورته السادسة والعشرين التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٧، التشاور والتعاون الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين أثناء إعداد خطة استراتيجية لفترة السنوات الست ٢٠٢٠-٢٠٢٥، تكون موجهة نحو تحقيق النتائج، ثم عرضها على مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين. ووفقاً لذلك، يورد هذا التقرير المشروع النهائي للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ الذي أقرته لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها العادي الحادي والسبعين، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ يعيد ترسيخ مكانة موئل الأمم المتحدة بوصفه كياناً عالمياً رئيسياً ومركزاً للتميّز والابتكار. وفي هذا الصدد، يعكف موئل الأمم المتحدة على التركيز مجدداً على مكانته المتخصصة بوصفه ''رائد الفكر'' والبرنامج الذي يُلجَأ إليه بشأن أي مسائل تتعلق بعمله، ليرسم بذلك ملامح الخطاب العالمي وجدول أعماله في مجال التنمية الحضرية المستدامة، ويدفع المناقشات السياسية، ويولِّد المعارف المتخصّصة والمتطورة، ويضع القواعد والمبادئ والمعايير التقنية، ويعمل كأداة مضاعِفة في تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات اللازمة للتعامل الصحيح فيما يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى. ويعرض الفصل الأول المعنون ''التغيير من أجل زيادة التأثير''، الرؤية والمهمة المعدلتين والتوجه الأوضح لموئل الأمم المتحدة، مع تسليط الضوء على التحديات القائمة والفرص المتاحة في عالم تتسارع فيه وتيرة التوسع الحضري. والفصل الثاني المعنون ''الخيارات الاستراتيجية''، يتناول بالتفصيل التركيز الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، الذي يدور حول أربعة أهداف أو ''مجالات للتغيير'' يعزز أحدها الآخر، وهي '١' الحد من التفاوت المكاني والفقر

* HSP/HA/1/1.

في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ '٢' تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق؛ '٣' تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية؛ '٤' العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها. ويحدد الفصل ٣ المعنون ''أساليب العمل الجديدة'' النقاط الرئيسية لترتيبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية، التي ترد تفاصيل كاملة عنها في الوثائق المصاحبة للخطة الاستراتيجية الحالية. وأخذت عملية وضع مشروع الخطة الاستراتيجية في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١/٧٠، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ والخطة الحضرية الجديدة. وأخذت في الحسبان أيضاً الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وراعت عملية التغيير الداخلي التي يجريها حالياً موئل الأمم المتحدة، وكذلك عملية الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، ولا سيما إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، اتسم إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية بعملية شاملة وتشاركية غير مسبوقة، شملت الدول الأعضاء وموظفي موئل الأمم المتحدة في نيروبي وفي الميدان ووكالات منظومة الأمم المتحدة وشبكات الشركاء وأصحاب المصلحة.

جدول المحتويات

أولاً- التغيير من أجل زيادة التأثير ٤

ألف- موئل الأمم المتحدة بوصفه مركزاً للتفوق والابتكار ٥

باء- الاتجاهات العالمية: التحديات والفرص في عالم تتسارع فيه وتيرة التوسع الحضري..... ٦

جيم- موئل الأمم المتحدة يصبح ''متعهداً للحلول'' من أجل تحقيق التغيير ٨

دال- الاستسفادة من الشراكات ٩

هاء- توحيد أداء موئل الأمم المتحدة: إعادة ترسيخ المكانة والتغيير التنظيمي ١٠

ثانياً- الاختيارات الاستراتيجية ١١

ألف- رؤية جريئة ومهمة موجهة الهدف ١١

باء- هدف طموح ١٢

جيم- مجالات التغيير: الاستراتيجية والنطاق ١٣

دال- بُعد الإدماج الاجتماعي والمجالات المواضيعية الشاملة ٣١

هاء- محركات التغيير ٣٧

واو- العوامل المساعدة على الأداء التنظيمي ٤٠

ثالثاً- أساليب جديدة للعمل ٤٤

ألف- التصنيف النموذجي للمستوطنات البشرية ٤٤

باء- وجود موئل الأمم المتحدة على مستوى المدينة وعلى المستويين القطري والإقليمي ٤٥

جيم- البرمجة المتكاملة وتخطيط البرامج والميزنة ٤٨

دال- الهيكل التنظيمي..... ٤٩

هاء- إدارة المخاطر..... ٤٩

واو- قياس الأداء..... ٥١

زاي- الرصد والإبلاغ..... ٥١

حاء- التقييم..... ٥٢

طاء- تمويل الخطة الاستراتيجية..... ٥٢

المرفق: نظرية موئل الأمم المتحدة للتغيير ٥٤

أولاً- التغيير من أجل زيادة التأثير

١- يعد التوسع الحضري المستدام عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية العالمية حسبما هو منصوص عليه في مجموعة من الاتفاقات العالمية الموقعة في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وأهمها قرار الجمعية العامة ١/٧٠، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث؛ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وقرار الجمعية العامة ١/٧١، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ وقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧٠، الخطة الحضرية الجديدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).

٢- ويركز مشروع الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ على التزام موئل الأمم المتحدة وإسهامه في تنفيذ تلك الخطط الإنمائية العالمية، ولا سيما التعهد الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويسعى موئل الأمم المتحدة، من خلال عمله المعياري والتنفيذي، فضلاً عن أدواره التنسيقية والاتصالية داخل منظومة الأمم المتحدة، إلى النهوض بالتوسع الحضري المستدام بوصفه قوة دافعة للتنمية والسلام، من أجل تحسين الظروف المعيشية للجميع.

٣- ويربط مشروع الخطة الاستراتيجية موئل الأمم المتحدة ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة، الذي يشمل '١' إصلاح هيكل السلام والأمن، بما في ذلك التركيز بشدة على ثلاثية العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ '٢' إصلاح المنظومة الإنمائية، ولا سيما نظام المنسقين المقيمين المعدَّل وتحويل التركيز إلى زيادة تكامل الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري؛ '٣' الإصلاح الإداري، مع التشديد على ضرورة تحقيق الاتساق والشفافية والكفاءة والسرعة والمساءلة على الصعيد التنظيمي، مع توضيح القيمة المتصورة الفريدة لموئل الأمم المتحدة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤- ويهيئ مشروع الخطة الاستراتيجية سياقاً قوياً للتغيير، ويبيّن بوضوح العلاقة بين التوسع الحضري المستدام ومفهوم التنمية المستدامة الأعم الأوسع نطاقاً. وهو يركز على تحقيق آثار ونتائج إيجابية للفئات المتخلفة عن الركب في الوقت الحالي، بما في ذلك النساء والشباب في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى. ولا سبيل إلا من خلال تطبيق استراتيجية تحولية واضحة وإقامة الشراكات والأخذ برؤية جديدة ومبتكرة للتنمية، للتصدي بفعالية للمشاكل الإنمائية المستمرة والجديدة، بما يشمل الفقر المدقع، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والأحياء الفقيرة، والإقصاء الاجتماعي والتهميش، والتمييز القائم على نوع الجنس، والأزمات الإنسانية والنزاعات وتلوث الهواء وتغير المناخ وارتفاع معدلات البطالة، والتي تتركز جميعها على نحو متزايد في المناطق الحضرية. ومن شأن الأخذ بنهج كلي إزاء العالم الآخذ في التوسع الحضري، يربط بين المدن والمستوطنات البشرية الأخرى ويراعي جميع شرائح المجتمع، أن يساعد على تعزيز الحلول المستدامة لصالح الجميع.

٥- ويعرض مشروع الخطة الاستراتيجية رؤية ومهمة معدلتين وتوجهاً أوضح. ويقترح موئل الأمم المتحدة خدمة الدول الأعضاء والحكومات دون الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الحضرية الرئيسية، سعياً إلى تحقيق أربعة أهداف متكاملة متعاضدة أو ''مجالات للتغيير''، على النحو التالي:

(أ) الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية؛

(ب) تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق؛

(ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية؛

(د) العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها.

٦- ويتوقف تحقيق النتائج المذكورة أعلاه بصورة شاملة للجميع على دمج أبعاد الإدماج الاجتماعي التي تجري مناقشتها في الفرع ثانياً-دال أدناه بشأن بعد الإدماج الاجتماعي والمجالات المواضيعية الشاملة (حقوق الإنسان؛ والمسائل الجنسانية؛ والأطفال والشباب وكبار السن؛ والإعاقة)، كما يتوقف على الدعم بواسطة عدد من محركات التغيير وعوامل تمكين الأداء المؤسسي المحددة. ولن يتسنى تحقيق التغيير التحويلي إلا عن طريق إحداث تحول في النموذج الفكري. ويدرك موئل الأمم المتحدة تماماً هذه الحقيقة، وهو يقترح، بما يتماشى مع دوره كمركز تنسيق في مجال التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية، إطاراً واضحاً سيمكنه من تحقيق ذلك التغيير من خلال الإجراءات التالية:

(أ) إعادة ترسيخ مكانة موئل الأمم المتحدة بوصفه مركزاً للتفوق والابتكار؛

(ب) مراعاة اتجاهات التوسع الحضري على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ج) التركيز على الحلول المعدلة بما يلائم السياق، مع مراعاة تنوع الأحوال الكائنة في مختلف المجتمعات المحلية والبلدان؛

(د) الاستفادة من الشراكات مع الحكومات المحلية والإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة الشقيقة والقطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة الإنمائية والجهات صاحبة المصلحة؛

(هـ) تعزيز التنفيذ المتكامل بشكل كبير من خلال زيادة فعالية التعاون بين مكاتب الاتصال والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة لموئل الأمم المتحدة ومقره الرئيسي.

٧- ويعترف موئل الأمم المتحدة بالحقوق المحددة للنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ويستهدف إعمالها من خلال كل مجال من مجالات التغيير. ولتحقيق ذلك، ترتكز جميع الأعمال التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة على نهج قائم على حقوق الإنسان، يضمن استهداف أشد الفئات تخلفاً عن الركب أولاً.

٨- وإضافة إلى ذلك، سيتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية، بمجرد الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة عليها، إجراء تغيير تنظيمي والأخذ بنموذج جديد للاستدامة المالية لضمان تناسب الموارد المتاحة لموئل الأمم المتحدة مع الولايات المسندة إليه والدور الذي يؤديه.

ألف- موئل الأمم المتحدة بوصفه مركزاً للتفوق والابتكار

٩- يعيد مشروع الخطة الاستراتيجية ترسيخ مكانة موئل الأمم المتحدة بوصفه كياناً عالمياً رئيسياً ومركزاً للتميّز والابتكار. وفي هذا الصدد، يعكف موئل الأمم المتحدة على التركيز مجدداً على مكانته المتخصصة بوصفه ''رائداً للفكر'' والبرنامج الذي يُلجَأ إليه بشأن أي مسائل تتعلق بعمله، ليرسم بذلك ملامح الخطاب العالمي وجدول أعماله في مجال التنمية الحضرية المستدامة، ويدفع المناقشات السياسية، ويولِّد المعارف المتخصّصة والمتطورة، ويضع القواعد والمبادئ والمعايير التقنية، ويعمل كأداة مضاعِفة في تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات اللازمة للتعامل الصحيح فيما يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى. وموئل الأمم المتحدة مؤهل ومجهز، بشكل استثنائي، من خلال عمله بالتعاون مع المؤسسات البحثية، للقيام بذلك الدور.

١٠- والتركيز على العمل المعياري يعيد ترسيخ وضع المنظمة في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالتأكيد على قيمته الفريدة وإظهار استعداده للإسهام بطريقة هادفة في تحديد المشاكل والتحديات والفرص على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١١- ويدعو الموئل أيضاً، بوصفه مركزاً للتميّز والابتكار، إلى إيجاد حلول مستدامة من خلال المشاريع العملية التجريبية والرائدة والمبتكرة التي يمكن تكييفها وتوسيع نطاقها بواسطة البلدان والشركاء الآخرين، مع الحرص على أن تُنير النتائج المعيارية السبيل أمام الحلول التنفيذية التحويلية وأن تؤثّر العمليات الميدانية بدورها في العمل المعياري. ومن خلال حفز شبكات الشركاء، بمن فيهم السلطات المحلية ومقررو السياسات، لقيادة عملية تنفيذ الحلول المتطوّرة على نطاق واسع، سيكون موئل الأمم المتحدة قادراً على إحداث تغيير تحويلي لصالح ملايين الناس على الصعيد العالمي، بما يضمن عدم ترك أي أحد وأي مكان خلف الركب.

باء- الاتجاهات العالمية: التحديات والفرص في عالم تتسارع فيه وتيرة التوسع الحضري

١٢- يشكل التحضّر أحد التوجهات العالمية الكاسحة في هذا الزمان التي لا يمكن وقفها ولا عكس مسارها. ففي غضون ٣٠ عاماً من الآن، سيعيش ثلثا سكان العالم على الأرجح في المناطق الحضرية. وستشهد المناطق الأقل نمواً مثل شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة ٩٠ في المائة من النمو الحضري وذلك بوتيرة سريعة وفي أوضاع يشتد فيها ضيق القدرات والموارد وتشتد فيها صعوبة التحديات الإنمائية. والتوسع الحضري في تلك الأجزاء من العالم يتسم إلى حد كبير بعدم التخطيط، مما يغذي النمو المستمر للمستوطنات العشوائية أو الأحياء الفقيرة. ويشكل الزحف الحضري العشوائي غير المخطط وغير المنظم واللامساواة شواغل عالمية، داخل المدن وفيما بين الأقاليم على حد سواء. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ازدادت نسبة التفاوت في أكثر من ٧٥ في المائة من مدن العالم. وعلى الرغم من أن العالم أحرز تقدماً كبيراً في الحد من الفقر منذ عام ٢٠٠٠، فإن اللامساواة تتزايد في مدن العالم النامي والمتقدم النمو على حد سواء. وفي الوقت الراهن، تبلغ الفجوة بين الأغنياء والفقراء في غالبية البلدان أعلى مستوى لها منذ ٣٠ عاماً؛ واستأثرت نسبة الواحد في المائة الأعلى دخلاً في العالم على ضعف هذا النمو مقارنة بنسبة الـ ٥٠ في المائة الأشد فقراً[(١)]. وفي البلدان النامية، تجسد الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية التي تستوعب حالياً قرابة بليون شخص، المظهر المادي للفقر وعدم المساواة في الحضر. وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي ٢,٣ بليون شخص في جميع أنحاء العالم مازالوا يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية[(٢)]، فيما يفتقر ٢,١ بليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة[(٣)]. وتقل نسبة المدن في البلدان النامية التي توجد بها نظم لمعالجة مياه الصرف عن ٣٥ في المائة[(٤)]. وعلاوة على ذلك، يعيش في الوقت الراهن ١,٦ بليون شخص في العالم في مساكن غير لائقة[(٥)] بلا ضمان للحيازة في أحيان كثيرة.

١٣- ويتضح بجلاء أن تغير المناخ واحدٌ من أكبر التحديات التي تواجه المدن، حسبما هو مبين بالتفصيل في اتفاق باريس. وتستأثر المدن بما يتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة وتولد ما يصل إلى ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسببها الإنسان، وذلك بالدرجة الأولى من خلال استهلاك الوقود

---

(١) تقرير اللامساواة في العالم (٢٠١٨). متاح على الرابط: https://wir2018.wid.world/.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية (٢٠١٧). *Progress on Drinking Water, Sanitation and Hygiene: 2017 update and SDG baselines* (التقدم المحرز في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية: تحديث لعام ٢٠١٧ وخطوط أساس أهداف التنمية المستدامة).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) نشرة صحفية لموئل الأمم المتحدة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، متاحة على الرابط: https://news.un.org/en/story/2017/10/567552-affordable-housing-key-development-and-social-equality-un-says-world-habitat.

الأحفوري لأغراض توفير الطاقة والنقل. وتتوقع إسقاطات تغير المناخ حدوث تأثير كبير على تقدم التنمية البشرية في العقود القليلة المقبلة. ويلزم اتخاذ إجراءات فورية وجذرية لتحويل النظم الحضرية حتى تسهم في إبقاء الاحترار العالمي عند مستوى أقل من ١,٥ درجة مئوية قبل حلول عام ٢٠٣٠. وتستوعب المناطق الحضرية أيضاً مخاطر مناخية كبيرة ويجب أن تكون مستعدة لتحمل الظروف المناخية القاسية للاحترار العالمي، والمتوقع حالياً بمقدار ٣ إلى ٤ درجات مئوية.

١٤- ويتسبب أيضاً النموذج الاقتصادي الحالي للاستثمار والاستهلاك والنمو في دفع الاستخراج الاستغلالي للأصول الطبيعية لكوكب الأرض. وأصبحت التنمية الحضرية على نحو متزايد تشغل الأراضي التي كانت تستخدم في السابق لأغراض الأنشطة الحرجية أو إنتاج الغذاء، وفي الوقت نفسه يتزايد طلب السكان بأعدادهم المتنامية على المنتجات مثل الغذاء ومواد الأخشاب والكتلة الأحيائية لأغراض التدفئة. ولم يَجُزْ التوسع الحضري بعد مرحلة التحول الكامل بعيداً عن الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري، مما يؤدى إلى تلوث الهواء على نطاق واسع، ويضر بصحة الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال وكبار السن. ومازال التحول إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد في مراحله الوليدة.

١٥- وتضيف الهجرة المزيد من التعقيد إلى القضايا التي تواجه المدن والمستوطنات البشرية الأخرى. ويوجد ٧٦٣ مليون مهاجر داخلي و٢٤٤ مليون مهاجر دولي على مستوى العالم[٦]. وهذا يعني أن كل سابع شخص في العالم من المهاجرين. وتوجد غالبية هؤلاء المهاجرين في المناطق الحضرية. ويحتاج اللاجئون والمشردون داخلياً تحديداً إلى اهتمام خاص في السياق العام للتوسع الحضري المستدام. ويوجد اليوم ٢٥,٤ مليون لاجئ و٤٠ مليون شخص من المشردين داخلياً الذين فروا من النزاعات والأزمات، وأغلبهم لا يعيشون في مخيمات إنسانية، بل يلتمسون المأوى في المدن[٧].

١٦- ومازال التمييز القائم على أساس نوع الجنس مستمراً في أنحاء كثيرة من العالم، وأصبحت التحديات المرتبطة بالأطفال والشباب وكبار السن في تزايد. ومع تزايد معدلات تأنيث الفقر التي يشهدها العالم، تشكل النساء نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية في المدن، وهن يعانين أكثر من غيرهن من المهارات المحدودة وضيق فرص الوصول إلى أماكن العمل الآمنة وإمكانية الحصول على التعليم والمهارات والموارد والتكنولوجيا.

١٧- وأصبح الفقر والأزمات الإنسانية والنزاعات أكثر فأكثر من الظواهر الحضرية. ولا تستفيد المناطق الريفية من النمو العام، مما يغذي الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر.

١٨- وإجمالاً، تنطوي التحديات التي يطرحها النموذج الحالي للتوسع الحضري على تداعيات عالمية قد تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة إن لم تُعالَج بطريقة مناسبة.

١٩- وعلى الرغم من التحديات، يتيح التوسع الحضري فرصة لا تتكرر للتغيير على جميع المستويات ولجميع أنواع المستوطنات البشرية، من المجتمعات المحلية الريفية الصغيرة والقرى وبلدات الأسواق إلى المدن المتوسطة الحجم والمدن الكبرى الضخمة. وتبين الأبحاث حالياً أن التوسع الحضري قد يكون له أثر تحفيزي إيجابي على التنمية ويمكنه أن يوفر ظروفاً معيشية محسنة لفائدة الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب. ومع تبني مبادئ الاقتصاد الدائري،

(٦) المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٧)، Global Migration Trends Factsheet (صحيفة وقائع الاتجاهات العالمية للهجرة). متاحة على الرابط التالي: http://gmdac.iom.int/global-migration-trends-factsheet.

(٧) نشرة صحفية لمفوضية شؤون اللاجئين، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨. متاحة على الرابط: https://www.unhcr.org/afr/news/stories/2018/6/5b222c494/forced-displacement-record-685-million.html.

تستطيع المدن والبلدات أن تساعد في الدفع بخطة التنمية المستدامة في مجالات التغيير الاجتماعي والثقافي وحماية البيئة والنمو الاقتصادي. وتعمل المدن، التي تسهم بنحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كأدوات تحفيز تدفع الابتكار والاستهلاك والاستثمار، مما يجعلها قوة إيجابية لمعالجة القضايا المتعلقة بالفقر والإقصاء الاجتماعي والتفاوت المكاني والازدهار المشترك والمناخ والبيئة ومختلف أشكال الأزمات. أما الأهم من ذلك فهو التحول الحضري المستدام الذي يتيح فرصة للعمل مع جميع الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية بأنواعها، ولا سيما تلك المستبعدة عادة من هذه العمليات.

٢٠- وستوفر عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية مسارات لتسريع ذلك التحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتشييد المدن بالشكل السليم، الذي هو الهدف الأسمى للخطة الحضرية الجديدة والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، سيجعل من الأسهل بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية الأخرى وتحقيق تقدم ملموس في المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. إلا أن ذلك سيتطلب أن يتوفّر في البلدان في كل مرحلة من مراحل التنمية، الابتكار ورأس المال البشري والمالي والجهود المتضافرة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

جيم- موئل الأمم المتحدة يصبح ”متعهداً للحلول“ من أجل تحقيق التغيير

٢١- يحظى موئل الأمم المتحدة، بتركيزه الموجه إلى تحقيق أهدافه أو مجالاته الأربعة المترابطة والمتعاضدة للتغيير- وهي معالجة التفاوت المكاني والفقر؛ وتحقيق الرخاء المشترك؛ واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة الحضرية؛ ومنع الأزمات والتصدي لها - بوضع يؤهله جيداً لمساعدة المدن والبلدان على مواجهة حتى أصعب تحديات التوسع الحضري، والاستفادة من الفرص التي يتيحها التوسع الحضري لبلوغ أقصى قدر من الإسهامات الإيجابية في التنمية المستدامة الشاملة. وتُستمَد مساهمة موئل الأمم المتحدة في جدول أعمال التنمية الحضرية العالمية من معارفه وخبراته وقدرته على توفير حلول حضرية مبتكرة قائمة على الأدلة، المعيارية والتنفيذية على حد سواء. وما يتحلى به موئل الأمم المتحدة من صلاحية لجمع الأطراف المعنية وقدرة على التأثير في التغيير الطويل الأجل وقدرة على تعزيز الشراكات، جميعها عوامل تسهم في قيمته المضافة وقدراته التنفيذية.

٢٢- ويطبق موئل الأمم المتحدة، مرتكزاً على قيمه الأساسية المتمثلة في التفوق والكفاءة والمساءلة والتعاون والتأثير، ثقافةً موجهة نحو الحلول تستند إلى عقود من الخبرة وفهم أساليب العمل الناجحة بفعالية في المدن والمستوطنات البشرية. وهذا يعني الانتقال من نهج يركز على المشاريع إلى ثقافة أوسع لدعم المدن والبلدان في تقديم حلول منظمة ومتكيفة محلياً ومتكاملة عبر الأهداف الأربعة، تطبّق وتعزز المعارف المكتسبة من تجاربه ومن خبرة الآخرين. وستسهم هذه الحلول في احترام وإعمال حقوق المرأة والشباب والفئات المهمشة.

٢٣- وفي هذا السياق، ينفذ موئل الأمم المتحدة النهج القائم على حقوق الإنسان المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة[٨]، مما يعني أن جميع البرامج ينبغي أن تعزز إعمال حقوق الإنسان، وأن تُنفَّذ جميع أنشطة التعاون والبرمجة بما يتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان، وأن يسهم التعاون الإنمائي في قدرة الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها وقدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم.

(٨) “The Human Rights-Based Approach to Development Cooperation: Towards a Common Understanding among UN Agencies.
متاح على الرابط: https://hrbaportal.org/the-human-rights-based-approach-to-development-cooperation-towards-a-common-understanding-among-un-agencies. (النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون الإنمائي: بلوغ فهم مشترك على نطاق وكالات الأمم المتحدة).

دال- الاستفادة من الشراكات

٢٤- من الأهمية بمكان التأكيد على أن أي مؤسسة بمفردها لا تستطيع أن تضمن إحراز البلدان تقدماً كبيراً في تحقيق خطط التنمية الحضرية العالمية. وبالمثل، لا توجد منظمة واحدة يمكنها أن تضمن قيام المدن بإنشاء طريق فعال للازدهار والتنمية المستدامة. وسيدعو موئل الأمم المتحدة، في إطار دوره كمركز تنسيق، جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية على جميع المستويات، إلى العمل معاً لمساعدته في تنفيذ خطته الاستراتيجية المقبلة.

٢٥- وقد شهد العقد الماضي طفرة هائلة في مشاركة أصحاب المصلحة مع موئل الأمم المتحدة في مختلف مجالات التنمية، بما يشمل جهود موئل الأمم المتحدة الفعالة الرامية إلى ضمان وجود مستويات عالية من مشاركة أصحاب المصلحة في مؤتمر الموئل الثالث وتزايد مستويات المشاركة في المنتديات الحضرية العالمية. وتعزيزاً لهذا الاتجاه، ستجري مواءمة الشراكات مستقبلاً مع أهداف موئل الأمم المتحدة الأربعة – محركاته الدافعة للتغيير- وأبعاد الإدماج الاجتماعي التي يعتمدها، وستجري إدارة تلك الشراكات إدارة جيدة وفعالة. وفي بعض الشراكات، سيتولى موئل الأمم المتحدة زمام القيادة؛ وفي حالات أخرى، سيجلب خبراته إلى الجهود التي يقودها آخرون، حيث يقدم الدعم ويضيف قيمة. وتم التركيز بالفعل على العلاقات مع سائر كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وهذه جهات شريكة رئيسية في التواصل مع الدول الأعضاء والمدن والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المناطق الحضرية التي تعمل من أجل التنفيذ والمتابعة الفعالين للخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية والمتعلقة بالمستوطنات البشرية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في كل منطقة.

٢٦- وسيواصل موئل الأمم المتحدة توسيع نطاق تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية لكفالة اتساق الدعم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ التوسع الحضري المستدام؛ ويلزم بذل جهود هامة لإعادة النظر في التعاون مع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام وتعزيز نماذج التنمية الأكثر ملاءمة.

٢٧- وسيواصل موئل الأمم المتحدة تعزيز تعاونه مع المجتمعات المحلية بوضع الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب حالياً في صميم عمله، والاستفادة من الخبرات المحلية من خلال التعاون الوثيق مع العاملين في القطاع غير الرسمي وسكان الأحياء الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء اللاتي يعشن في فقر في المراكز الريفية والحضرية على حد سواء. وسيعمل موئل الأمم المتحدة على زيادة تعاونه مع الجماعات النسائية الشعبية والمنظمات التي يقودها الشباب لضمان استفادة جميع شرائح المجتمع من عمله.

٢٨- ويعضد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ دور موئل الأمم المتحدة بوصفه مركز التنسيق في مجال التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية[٩] من أجل تسريع التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سيبني موئل الأمم المتحدة نهجاً مبتكرة من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجية وإطار تعاوني فيما يتعلق بالتوسع الحضري المستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(٩) في إعلان كيتو، أشارت الحكومات إلى أهمية دور موئل الأمم المتحدة كمركز تنسيق لتطوير التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك في تنفيذ ومتابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

(ب) تنسيق عملية متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، وكفالة إسهام جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية والمؤسسات الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ودوائر المستفيدين الرئيسية الأخرى؛

(ج) وضع ونشر التوجيهات القائمة على الأدلة ودعم قدرات الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأبعاد الحضرية في جداول الأعمال العالمية، بالاستناد إلى إطار عمل موئل الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؛

(د) دعم تعميم التنمية الحضرية المستدامة في أطر التنمية العالمية، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة جميع الجهات الفاعلة المعنية.

هاء- توحيد أداء موئل الأمم المتحدة: إعادة ترسيخ المكانة والتغيير التنظيمي

٢٩- موئل الأمم المتحدة أكثر من مجرد مجموعة من مكاتب الاتصال والمكاتب القطرية والإقليمية. فهو مؤسسة عالمية تعاونية ذات ولاية واحدة موحدة. وتهدف الخطة الإستراتيجية الجديدة والتغييرات التنظيمية المصاحبة لها إلى ضمان عمل جميع الوحدات التنظيمية لموئل الأمم المتحدة بطريقة متكاملة تماماً. وينصب التركيز على تحقيق أقصى قدر من التفاعل بين العمل المعياري والتنفيذي، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء، والاستفادة من التغيير عبر مجالات التغيير الأربعة المترابطة بهدف إحداث تأثير مباشر على من هم في أشد الحاجة إليه. وستتوافق تماماً الاستراتيجيات الإقليمية والبرامج القطرية، في سياق تلبيتها للاحتياجات والمطالب الملموسة للدول الأعضاء، مع الأهداف والغايات العامة للخطة الاستراتيجية.

٣٠- وسيركز موئل الأمم المتحدة على مجالات الخبرة التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية بصفته رائداً فكرياً ومركزاً للتفوق. في الوقت نفسه، سيعمل بمثابة محفز لتوفير حلول التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية المتكاملة المتعددة المستويات المتعددة القطاعات لأصحاب المصلحة المتعددين، بالاستفادة من أعمال الآخرين والربط بين الأهداف والغايات على نطاق أهداف التنمية المستدامة.

٣١- وسيقوم موئل الأمم المتحدة بتعديل ترتيباته التنظيمية ليجسد التنوع الإقليمي في اتجاهات التوسع الحضري وتحدياته، وسيحاذي أنشطته مع جهود ترشيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والإصلاح الواسع النطاق الذي شهدته في الآونة الأخيرة. وستسترشِد طبيعة الدعم الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة بتنوع التحديات المرتبطة بالتوسع الحضري والمتطلبات والقدرات الخاصة بكل بلد.

٣٢- ولكي يوسع موئل الأمم المتحدة نطاق تركيزه من تنفيذ المشاريع إلى هدف أعم يتمثل في توسيع نطاق عمله وزيادة التأثير على المدى الطويل، فإنه يحتاج إلى أن يصبح أكثر انفتاحاً على الخارج، مع التركيز بشكل أقوى على الشراكات والتأثير الاستراتيجي على أعمال الآخرين من خلال أنشطة الدعوة القائمة على المعرفة.

٣٣- وعلاوة على ذلك، تستلزم مبادرة ''توحيد أداء موئل الأمم المتحدة'' إصلاح الإجراءات والنظم الداخلية، وتحسين عملية الميزانية الداخلية وتعزيز إدارة الموارد البشرية، على النحو المبين أدناه في الفرع المتعلق بعوامل تمكين الأداء التنظيمي. وستحتاج التغييرات التنظيمية أيضاً إلى ضمان تقديم البرامج والخدمات بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية قائمة على الأدلة، وتتيح التعلم المستمر على الصعيد العالمي.

٣٤- ويعترف مشروع الخطة الإستراتيجية بأن أحد التحديات المؤسسية الهامة لموئل الأمم المتحدة هو ضمان أن تكون موارده قابلة للتنبؤ بها ومستدامة ومتناسبة مع أدواره ومسؤولياته. وهذا يتطلب إطاراً جديداً للاستدامة

المالية يؤدي إلى زيادة الإيرادات وخفض النفقات غير الكفؤة ويبنى القدرة المالية ويوائم الموارد مع الأهداف الأربعة. ومن شأن الأخذ بنموذج جديد للأعمال أن يدعم الخطة الاستراتيجية.

ثانياً– الاختيارات الاستراتيجية

ألف– رؤية جريئة ومهمة موجهة الهدف

٣٥– تتسم رؤية موئل الأمم المتحدة بتحقيق ''نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التوسع الحضري'' بالجرأة والطموح؛ وهي رؤية تتحدى موئل الأمم المتحدة وشركاءه أن يعززوا الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والدولي الرامية إلى التصدي لتحديات التوسع الحضري. وهي تجسد مثالاً تطلعياً واحتياجاً حقيقياً، على حد سواء. ويرى موئل الأمم المتحدة أن التوسع الحضري عملية يمكن أن تحول الأقاليم، وتربط المستوطنات البشرية عبر سلسلة التواصل بين المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك بلدات الأسواق الصغيرة والمدن المتوسطة الحجم والمراكز الحضرية الرئيسية، وتكفل الحصول على السكن الملائم والميسور التكلفة والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية للجميع. وسيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز التوسع الحضري كقوة تحويلية إيجابية للناس والمجتمعات المحلية، مما يحد من عدم المساواة والتمييز والفقر.

٣٦– وبيان مهمة موئل الأمم المتحدة هو أن ''موئل الأمم المتحدة يشجع التغيير التحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة وتقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والعمل التعاوني حتى لا يُترك أي أحد وأي مكان خلف الركب''.

٣٧– وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ما برح موئل الأمم المتحدة يعمل على تحسين نهجه لدمج العمل المعياري والتنفيذي استراتيجياً، بناءً على خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤–٢٠١٩ والأدلة القوية المتزايدة على أن التوسع الحضري المستدام هو أحد العناصر المعجلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد نهجاً أكثر اتساماً بالطابع الاستراتيجي والتكاملي في معالجة التحديات والفرص التي تطرحها المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في القرن الحادي والعشرين. ويعبر بيان مهمته عن هذا التحول في النموذج الفكري. وهو يجسد أيضاً الأدوار الرئيسية الأربعة للمنظمة، التي يمكن إيجازها على النحو التالي: الفكر؛ والعمل؛ والتبادل؛ والمشاركة.

٣٨– الفكر: العمل المعياري، بما يشمل الأشكال المختلفة لبناء المعرفة والبحوث الرائدة وبناء القدرات، يمكّن موئلَ الأمم المتحدة من وضع المعايير واقتراح القواعد والمبادئ وتبادل الممارسات الجيدة ورصد التقدم العالمي ودعم الأجهزة دون الوطنية والوطنية والإقليمية والأجهزة الحكومية الدولية في صياغتها للسياسات المتعلقة بالمدن المستدامة والمستوطنات البشرية الأخرى.

٣٩– العمل: يتخذ العمل التنفيذي أشكالاً مختلفة من المساعدة التقنية، بالاستفادة من الخبرة الفريدة لموئل الأمم المتحدة في مجال التوسع الحضري المستدام والتصدي للأزمات. ويستعين موئل الأمم المتحدة بعنصر التعاون التقني المتخصص للغاية لديه في تنفيذ مشاريع المستوطنات البشرية، بغرض توفير دعم ذي قيمة مضافة ومصمم خصيصاً ليلائم الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وأفضل الممارسات والقواعد والمعايير.

٤٠– التبادل: سيقوم موئل الأمم المتحدة، في إطار دوره كعامل محفز ومركز للتنسيق، ومن خلال أنشطة الدعوة والاتصال والتوعية، بتعبئة الدعم العام والسياسي والمالي وزيادة العمل التعاوني على جميع المستويات لتشجيع التغيير النوعي في خطط التنمية الوطنية وأطر السياسات وممارسات التنمية وخيارات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة على المستوى المحلي والوطني والعالمي.

٤١- المشاركة: من أجل تحقيق نتائج دائمة في التصدي لتحديات التوسع الحضري، سيحتاج موئل الأمم المتحدة إلى العمل بشكل تعاوني مع العديد من الشركاء، بالاستفادة من الموارد المتعددة. وسيُدعَم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ بواسطة ''أطر التنفيذ التعاوني للأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة''، وهي وثيقة وضعها موئل الأمم المتحدة تلبيةً للحاجة إلى العمل داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً باتباع نهج أكثر اتساقاً على نطاق المنظومة إزاء التنمية، وهو يعكف حالياً على التشاور بشأنها مع الدول الأعضاء.

باء- هدف طموح

٤٢- يتمثل الهدف العام لمشروع الخطة الاستراتيجية، المستوحى من رؤية موئل الأمم المتحدة ومهمته، في النهوض بالتوسع الحضري المستدام بوصفه قوة دافعة للتنمية والسلام، وتحسين الظروف المعيشية للجميع.

٤٣- ويتماشى هذا الهدف مع مبدأ أهداف التنمية المستدامة القائل ''بعدم ترك أي أحد خلف الركب''؛ ومع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن جعْل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ ومع المبادئ والالتزامات الواردة في الخطة الحضرية الجديدة.

٤٤- ويجسد ذلك الهدف الطموح أيضاً غرض موئل الأمم المتحدة بوضع وتنفيذ برامج متكاملة من أجل تحقيق أثر أكبر. ولذلك ستكون المنظمة موجهة ''بالتركيز على الأشخاص'' وستتصدر التدخلات الشمولية وليست القطاعية، والتحويليّة وليست المجزأة، والتي تربط التوسع الحضري والمستوطنات البشرية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبثلاثي الأنشطة الإنسانية والسلام والتنمية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في إطار إصلاحات الأمم المتحدة[١٠].

٤٥- وقد تعلم موئل الأمم المتحدة، من واقع تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، أهمية ارتكاز خططه الاستراتيجية على نظرية قوية للتغيير، وضرورة أن يكون إطار النتائج قوياً حتى يرشد أنشطة البرمجة بفعالية نحو تحقيق النتائج المقررة وإحداث الأثر المتوقع.

٤٦- وفي هذا الصدد، استرشدت عملية صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة بقوة بنهج نظرية التغيير، الذي يتيح ما يلي:

(أ) تحويل التركيز الاستراتيجي من نهج قائم على الوسائل إلى نهج قائم على الغايات، ومن نهج موجه نحو العملية إلى نهج قائم على النتائج؛

(ب) الربط بجداول الأعمال العالمية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وإطار سنداي واتفاق باريس وإعلان نيويورك والخطة الحضرية الجديدة؛

(ج) إعادة صياغة سياق التنمية الحضرية المستدامة وإعادة النظر في الطريقة التي ينبغي بها تنفيذ جدول أعمال التنمية الحضرية المستدامة؛

(د) استحداث مجموعة من محركات التغيير وعوامل تمكين الأداء التنظيمي؛

(هـ) تعزيز دور أنشطة الدعوة والاتصال للتأثير في السياسات العامة؛

(و) تعزيز دور الشراكات من أجل توسيع نطاق الأثر، لا سيما مع الحكومات المحلية والإقليمية والدوائر الرئيسية الأخرى؛

(١٠) https://reform.un.org/content/development-reform.

(ز) استحداث نهج متسق للابتكار لدعم عمل موئل الأمم المتحدة وشركائه؛

(ح) تنفيذ دور موئل الأمم المتحدة الإشرافي في تحديد ورصد المؤشرات الحضرية لأهداف التنمية المستدامة، وفي دعم متابعة واستعراض الخطة الحضرية الجديدة، بوصفه مركز التنسيق المعني بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية.

جيم- مجالات التغيير: الاستراتيجية والنطاق

٤٧- يجب على موئل الأمم المتحدة، من أجل تحقيق هدفه بالنهوض بالتوسع الحضري المستدام، أن يحرز تقدماً في مجالاته الأربعة المترابطة للتغيير. وهذه المجالات متداخلة ويعزز أحدها الآخر؛ وتؤثر الكيفية التي نحقق بها نتائج في مجال منها على المجالات الأخرى. وفيما يلي مجالات التغيير:

(أ) الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية؛

(ب) تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق؛

(ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية؛

(د) العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها.

٤٨- وترتكز هذه المجالات إلى أبعاد الإدماج الاجتماعي المتمثلة في حقوق الإنسان؛ والمسائل الجنسانية؛ والأطفال والشباب وكبار السن؛ والإعاقة. وهي تسعى إلى تصحيح التمييز الطويل الأمد والتهميش المستمر ضد هذه الفئات وغيرها من الجماعات المستبعدة. وهي تعزز، في الوقت نفسه، دور هذه الفئات، لا سيما النساء والشباب، بوصفها عناصر فاعلة رئيسية في تحقيق التحول الاجتماعي.

٤٩- وهي تجسد أيضاً الالتزامات التحويلية الثلاثة للخطة الحضرية الجديدة، وهي كالتالي:

(أ) التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر؛

(ب) تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع؛

(ج) التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة.

٥٠- وترد في الشكل ١[(١١)] نظرية التغيير اللازمة لموئل الأمم المتحدة حتى يحقق الأهداف المحددة في مشروع خطته الاستراتيجية.

٥١- وسيجري تتبع الأهداف الأربعة ونتائجها بانتظام باستخدام مؤشرات فعالة (مع وضع خطوط أساس وغايات لكل عام خلال الفترة التي تشملها الخطة الاستراتيجية) وأهداف مرحلية رئيسية في إطار النتائج وخطة قياس الأداء.

(١١) انظر المرفق بهذا التقرير للاطلاع على النظرية الكاملة للتغيير.

الشكل ١

نظرية موئل الأمم المتحدة للتغيير الواردة في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

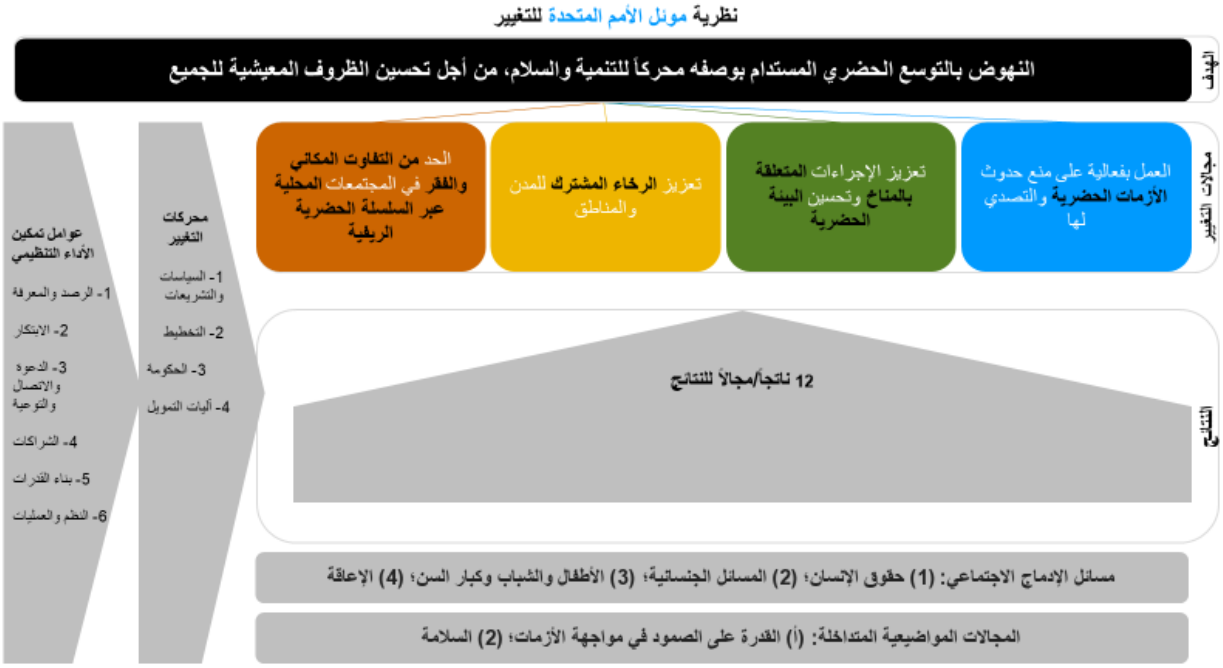

مجال التغيير ١: الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية المتصلة

٥٢- لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة دون تناول حقوق الإنسان الأساسية للملايين من سكان الحضر المهمشين الذين يعيشون في حالة من الفقر ويتعرضون للتهميش. ويمكن القيام بذلك بطرق شتى، بما في ذلك عن طريق زيادة إمكانية الحصول على السكن الملائم ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والطاقة المحلية ووسائل النقل والرعاية الصحية والتعليم والأماكن العامة، مع توفير السلامة والأمن بوصفهما عاملين رئيسيين لضمان إيجاد المدن والمستوطنات البشرية التي تتسم بالمساواة وشمول الجميع بحق. وتستمر اللامساواة أيضاً في المجتمعات المحلية الفقيرة، حيث تعاني النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة في كثير من الأحيان من التمييز المتعدد الجوانب، مما يؤدي إلى مزيد من التهميش.

٥٣- ويتقاطع مسارا الفقر والتهميش وغالباً ما يتركزان في مواقع محددة. ويتجلى التفاوت المكاني (الذي يُعرَّف بأنه تركز الحرمان في مكان محدد) في مختلف الخبرات والفرص التي قد تصادف الناس والحقوق التي يمكنهم ممارستها فيما بين المناطق أو عبر السلسلة الحضرية الريفية أو في المدينة نفسها. وتؤدي أوجه التفاوت المكاني في المدن إلى إدامة أشكال أخرى من عدم المساواة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية. وقد يزداد حجم التنوع في ذلك، استناداً إلى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للشخص وعرقه ووضعه من حيث الهجرة وعمره ونوع جنسه وقدراته. ويشكل عدم المساواة في الحصول على الأراضي والسكن الملائم والميسور التكلفة، وفرص العمل، والخدمات الأساسية والاجتماعية، والقدرة على التنقل ووسائل النقل العام، والأماكن العامة، جوانب رئيسية للتفاوت المكاني وغالباً ما يتسم بالفصل المادي. وهذا يؤثر على مستويات الفقر وفرص الترقي. ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن العيش في حي من الأحياء المحرومة يمكن أن يكون له تأثير على التعليم

والصحة وفرص العمل للأطفال والكبار على السواء، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة، حتى عبر الأجيال[١٢]. وهذا ينطبق على غالبية أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها، حسبما هو موضح في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (٢٠١٨)[١٣]. وتتضمن أيضاً الخطة الحضرية الجديدة، باعتبارها عاملاً معجلاً لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، العديد من هذه العناصر، ولا سيما الحاجة إلى مكافحة الفقر وتعزيز الرخاء الحضري والمدن الإيكولوجية القادرة على التكيف.

٥٤- وعلاوة على ذلك، من أجل الحد من أوجه التفاوت المكاني والقضاء على الفقر، يجب أن يكون النمو الحضري المخطط مصحوباً بالتجديد الحضري الفعال من خلال تحسين أحوال المواقع وإصلاح المناطق الحضرية. وستعود هذه الجهود أيضاً بفائدة الحفاظ على التراث الثقافي والمساعدة على بناء شعور بالهوية والانتماء في المدن.

٥٥- ومن ثم، يترجم المجال الأول للتغيير إلى ثلاثة مجالات رئيسية للنتائج يستطيع موئل الأمم المتحدة أن يسهم فيها، بالعمل مع الشركاء. وهي كما يلي:

(أ) زيادة إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية والتنقل المستدام والأماكن العامة؛

(ب) زيادة الوصول الآمن إلى الأراضي والسكن الملائم والميسور التكلفة؛

(ج) النمو الفعال للمستوطنات وتجديدها.

مكانة موئل الأمم المتحدة المميزة

في مجال التغيير هذا، سيعزز موئل الأمم المتحدة خبرته الواسعة في مجال الخدمات الأساسية والإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والأراضي، والتنقل الحضري، والأماكن العامة. وتشكل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وحصول الجميع على الخدمات الأساسية[١٤] والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي[١٥] إطارين أساسيين لتوجيه النواتج في إطار هذا المجال. وسيوسَّع نطاق الجهود المبذولة في تلك المجالات بالاستناد إلى هذين الإطارين وغيرهما من التوجيهات المعيارية وخبرة موئل الأمم المتحدة الواسعة في تنفيذ المشروعات الميدانية في مجالات الأماكن العامة، والتنقل المستدام، والمياه والصرف الصحي، والبنية التحتية الأساسية الاجتماعية والمادية، والطاقة. ويأتي التركيز الموسع على نمو المستوطنات وتجديدها بفعالية استجابةً لطلبات صريحة للحصول على دعم موئل الأمم المتحدة قدمتها دول أعضاء وسلطات محلية وشركاء آخرون، وسيستفيد من خبرات موئل الأمم المتحدة في مجال التعمير المخطط للأماكن الخالية في المدن، والتجديد الحضري، وتحسين المواقع، بما يشمل المناطق التراثية. وتمثل النتائج المحققة في مجال التغيير هذا العمل الأساسي لموئل الأمم المتحدة. إلا أن الموئل سيتعاون أيضاً، في إطار ممارسة دوره كمركز تنسيق، مع عدد من هيئات التنسيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل آلية الأمم المتحدة للمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع ومبادرة التنقل المستدام للجميع؛ وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة

(١٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨). *Divided Cities: Understanding Intra-Urban Inequalities*, (Paris). http://dx.doi.org/10.1787/9789264300385-en. (المدن المنقسمة: فهم أوجه التفاوت داخل المناطق الحضرية).

(١٣) A/73/83–E/2018/63.

(١٤) https://unhabitat.org/books/international-guidelines-on-decentralization-and-access-to-basic-services-for-all/.

(١٥) https://unhabitat.org/books/international-guidelines-on-urban-and-territorial-planning/.

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والعديد من الشركاء وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والشركاء من القطاع الخاص.

٥٦- وتستند فكرة ''زيادة إمكانية الوصول على قدم المساواة'' إلى مفهوم ''زيادة المساواة في النتائج'' المبينة في أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، ستولي جميع برامج موئل الأمم المتحدة الأولوية للفئات التي لا تتمتع حالياً بالمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والتنقل المستدام والأماكن العامة، وتوفير التدخلات التي تتيح المساواة الفعلية في النتائج، والتصدي لمختلف أشكال الإقصاء.

النتيجة ١: زيادة إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية والتنقل المستدام والأماكن العامة

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و٣ و٤ و٦ و٩ و١٠ و١١؛ وتحديداً الغايات - الخدمات الأساسية: ١-٤ (١-٤-١)، و٣-ب (٣-ب-٢)، و٤-أ (٤-أ-١)، و٦-ب (٦-ب-١)، و١١-١، و١١-٥ (١١-٥-٢)، و١١-٦ (١١-٦-١)؛ والتنقل المستدام: ٩-١ (٩-١-٢)، و١١-٢ (١١-٢-١)؛ والأماكن العامة: ١١-٧؛ والإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (١٠-٢)؛ وتكافؤ الفرص: ١٠-٣.

وتسهم في تحقيق الفقرات ٢٩ و٣٠ و٣٤ و٣٧ و٧٤ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات المتعاونة الرئيسية للأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٧- تتطلب جميع المدن والمستوطنات البشرية، بغض النظر عن حجمها، خدمات أساسية واجتماعية كافية متاحة للجميع، مثل إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والطاقة، والتكنولوجيا، والرعاية الصحية، والتعليم. وتتطلب المدن أيضاً، حتى تكون منتجة وشاملة للجميع، توافُر إمكانية التنقل الآمن والمستدام. ومن المسلم به أيضاً أن توافر الأماكن العامة وتوزيعها وإمكانية الوصول إليها وجودتها تعد عناصر هامة في الحد من اللامساواة وتوليد الأنشطة الاقتصادية المحلية وتعزيز التماسك الاجتماعي والشعور بالهوية. وبالنظر إلى أهمية هذه العناصر في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ينبغي أن تُجسَّد جميعها في السياسات الحضرية والخطط القطاعية الوطنية، وأن تترجم في نهاية المطاف إلى تدخلات مادية ملموسة. ولذلك سيعمل موئل الأمم المتحدة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة لتحقيق هذه النتيجة، بما في ذلك جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، وذلك من خلال الأعمال المعيارية والتنفيذية على السواء. وسيشمل هذا العمل وضع السياسات التي تراعي نوع الجنس والسن والإعاقة؛ والخطط والتشريعات المتعلقة بتوفير الأماكن العامة وحلول التنقل؛ والتشريعات المتعلقة بتحسين السلامة في الأماكن العامة من خلال إشراك أصحاب المصلحة؛ وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة بالعمل التشاركي الشامل للجميع بما يحسن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والتنقل والوصول إلى الأماكن العامة.

٥٨- وموئل الأمم المتحدة مجهز بشكل جيد لدعم الدول الأعضاء في التزامها بتخفيض توليد النفايات بواسطة الحد من النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، وسيجمع بين عمله الطويل الأمد في مجال الخدمات الأساسية الحضرية مع زيادة التركيز على ضرورة التقليل من النفايات وإعادة تدوير المكونات المختلفة بطريقة تتسم بالكفاءة والاستدامة. وسيواصل موئل الأمم المتحدة إعداد المنتجات المعرفية وأفضل الممارسات التي تشمل استخدام وإعادة تدوير النفايات الصلبة، وتقديم التوجيه للبلدان بشأن المياه المستدامة، ومياه الصرف، والصرف الصحي وإدارة النفايات، والتنقل الحضري، ونظم الطاقة. ويشارك موئل الأمم المتحدة أيضاً في دعم الخطط

المنخفضة الكربون واستراتيجيات التنمية، وسيوسع نطاق الخدمات الاستشارية والتقنية التي يقدمها للبلدان وحكوماتها المحلية في هذا الصدد.

٥٩- وتتسم النتيجة ١ بأهمية حاسمة بالنسبة لموئل الأمم المتحدة وتتطلب المزيد من التركيز. وسيقود موئل الأمم المتحدة العمل بشأن تحسين السياسات والخطط والتصاميم، وتبادل الممارسات، ووضع القوانين والقواعد التنظيمية بغرض توفير قدرة أكبر وأحسن للوصول إلى الخدمات الأساسية والتنقل المستدام والأماكن العامة الأكثر شمولاً. ويلزم أيضاً توجيه اهتمام خاص إلى تحسين فعالية جمع ورصد البيانات بشأن مدى توافر الخدمات الأساسية والأماكن العامة ونوعيتها، بما يشمل جمع البيانات ونظم الإبلاغ عن العنف ضد المرأة في الأماكن العامة.

النتيجة ٢: زيادة الوصول الآمن إلى الأراضي والسكن الملائم والميسور التكلفة

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٥ و١١؛ وتحديداً الغايات ١-٤ (١-٤-٢) و٢-٣ و٥-أ (٥-أ-١ و٥-أ-٢) و١١-١ (١١-١-١).

وتسهم في تحقيق الفقرة ٣٥ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهتان المتعاونتان الرئيسيتان للأمم المتحدة: البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦٠- تعد الأراضي والممتلكات مصدراً هاماً للإيرادات المحلية للحكومة المحلية، ويمكن استغلالها في الاستثمار في توسيع الخدمات الأساسية والبنى التحتية وتحسينها. إلا أن إدارة الأراضي نادراً ما تُدمَج في الخطط أو السياسات المكانية. ويعد أمن الحيازة عنصراً هاماً من عناصر الإدارة الجيدة للأراضي، حيث إنه لا يمكِّن الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من تحسين ظروفها المعيشية فحسب، بل أيضاً يتيح لها استخدام الأراضي بمثابة أصول لانتشال نفسها من دائرة الفقر. ويؤثر انعدام أمن الحيازة بصفة خاصة على الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وعلى أولئك المهمشين بطريقة أخرى. وتعد الحقوق العرفية وحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي من الاعتبارات الهامة بشكل خاص، وستُتَناوَل في إطار مجال النتائج هذا.

٦١- وسيستند أيضاً مجال النتائج هذا إلى الاستراتيجية العالمية للإسكان التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين، مما يعزز التزام الدول الأعضاء بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن اللائق حسبما هو منصوص عليه في الصكوك الدولية، وجدول أعمال الموئل: الأهداف والمبادئ، والالتزامات وخطة العمل العالمية، والخطة الحضرية الجديدة. وسيوسَّع نطاق كل ذلك بغرض التركيز على تحقيق الهدف ١١-١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو يستهدف تحقيق مدن خالية من الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٣٠. وسيواصل موئل الأمم المتحدة تقديم حلول متنوعة واتباع نهج برنامجي كجزء من تلك العملية من أجل منع عمليات الإخلاء القسري.

٦٢- ويتطلب السكن الملائم والميسور التكلفة أيضاً استجابات متكاملة وإجراءات متضافرة تربط بين التخطيط والآليات المالية والأطر التنظيمية، مع التركيز على أسواق التمليك وأسواق الإيجار. ويؤدي توفير الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، مما يسهم في التنمية الاجتماعية المكانية المنصفة والمراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية، ويضع الإسكان في صلب جدول أعمال التنمية الحضرية المستدامة باعتباره من عوامل المساواة الفعالة لتحقيق الرخاء والنمو المشتركين.

٦٣- وهذه نتيجة بالغة الأهمية سيتولى موئل الأمم المتحدة زمام قيادتها في إطار منظومة الأمم المتحدة، حيث يعمل بشكل وثيق مع الشركاء الذين يركزون على الإسكان وأولئك الذين يستثمرون في إدارة الأراضي لأغراض أنشطة الدعوة وإنتاج المعارف ووضع السياسات وتنمية القدرات، بالإضافة إلى المشاريع الميدانية.

النتيجة ٣: النمو الفعال للمستوطنات وتجديدها

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤ و٦ و١١ و١٦؛ وتحديداً الغايات ٤-أ و٦-ب (٦- ب-١) و١١-١ (١١-١-١) و١١-٣ و١١-٦ و١١-٧ و١١-أ و١٦-٧ (١٦-٧-٢).

وتسهم في تحقيق الفقرة ٣٨ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات المتعاونة الرئيسية للأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي.

٦٤- من الأهمية بمكان أن تتيح نماذج التوسع الحضري والتخطيط والتصميم الحضريان النمو الحضري المتكامل اجتماعياً ومادياً. وتسهم الهجرة والزيادة السكانية بنفس القدر تقريباً في النمو الحضري. لذلك ينبغي لديناميكيات نمو المستوطنات أن تكفل تناسب الهجرة مع المدن وتناسب المدن مع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. وتستطيع المناطق الحضرية الرئيسية والمناطق شبه الحضرية ومستوطنات الضواحي أن تستوعب النمو عن طريق إعمال مزيج من الاستراتيجيات، مثل زيادة كثافة السكان وإقامة المنشآت ذات الاستخدام المختلط والإسكان الميسور التكلفة وتحسين الترابط وزيادة إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة وتنوع فرص العمل، وينبغي أن يُرسَّخ كل ذلك بترتيبات الحوكمة الشاملة للجميع التي تعزز المجتمعات الحضرية المتماسكة اجتماعياً.

٦٥- ويجب أن تكون حماية التراث الثقافي وتنشيطه في صلب تلك الجهود، ويمكن أن تسهم أيضاً في تعزيز الهويات وغرس شعور بالانتماء، وإدماج المجتمعات المضيفة مع الوافدين الجدد، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً. وتحدد الخطة الحضرية الجديدة الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية، وهي توجه دعوة صريحة لإدماج الثقافة في اعتماد أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية والمبادئ التوجيهية لتقسيم المناطق وقوانين البناء وسياسات إدارة المناطق الساحلية والسياسات الإنمائية الاستراتيجية.

٦٦- وهذا يشكل أحد مجالات النمو بالنسبة لموئل الأمم المتحدة، بالاستفادة من خبرته الواسعة في مجال التعمير المخطط للمساحات الخالية من المدن ومشاريع التجديد الحضري. وسيعزز موئل الأمم المتحدة الدعم الذي يقدمه لوضع السياسات والخطط وعمليات التخطيط والتصميم المحلية والمجتمعية المراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية، والمبادئ التوجيهية، وتنمية القدرات للسلطات المحلية، وسيعزز أيضاً مشاركته مع القطاع الخاص.

مجال التغيير الثاني: تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

٦٧- في الاقتصاد العالمي الحالي، يسهم التوسع الحضري بحصة كبيرة أكثر من غيره في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن أن يؤدي التوسع الحضري المخطط جيداً والمدار بشكل صحيح إلى توليد الثروة، وزيادة فوائد اقتصادات الحجم والتكتل الحضري إلى الحد الأقصى، مما يسمح بالتنمية العمرانية المتكاملة والربط بين التنمية الريفية والحضرية. والمدن الشاملة حقاً للجميع المزدهرة والمترابطة بشكل جيد تعزز الرفاه الجماعي وتلبي تطلعات الجميع. ويتطلب تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة والتغلب على أوجه عدم المساواة الجمع بين استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً. وغالباً ما تقع المدن المزدهرة في مناطق مزدهرة. ويعد التخطيط العمراني الملائم المتسم بالكفاءة أمراً ضرورياً للمدن لإعادة النظر في ميزتها النسبية وتحسين ترسيخ وضعها ضمن المناطق المحيطة بها بغرض زيادة احتمالات توفير فرص العمل اللائقة وسبل كسب العيش في جميع أنحاء المنطقة.

٦٨- ويترجم مجال التغيير هذا إلى مجالات النتائج الثلاثة الرئيسية التالية التي يستطيع موئل الأمم المتحدة أن يسهم فيها، بالعمل مع الشركاء:

(أ) تحسين الترابط المكاني والإنتاجية للمدن والمناطق؛

(ب) زيادة الإيرادات المولدة محلياً وتوزيعها توزيعاً عادلاً؛

(ج) التوسع في نشر أشكال التكنولوجيا والابتكارات الرائدة للتنمية الحضرية.

النتيجة ١: تحسين الترابط المكاني والإنتاجية للمدن والمناطق

مكانة موئل الأمم المتحدة المميزة

في مجال التغيير هذا، ولا سيما النتيجة ١، سيتعين على موئل الأمم المتحدة أن ينمو من حيث المعارف والخبرات. ويتحدد التركيز الموسع على الترابط المكاني والتخطيط الإقليمي بواسطة عدة دراسات تبين العلاقة القوية بين التخطيط الحضري والإقليمي بوصفها سبيلاً لتعزيز الرخاء المشترك. وسيعمل موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وجهات أخرى، على دعم جهود السلطات الحكومية من مختلف المستويات في وضع السياسات والأطر واتخاذ الإجراءات بغرض تعزيز إنتاجية المدن والمناطق من خلال اتباع نهج التنمية العمرانية المتكاملة. وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للزراعة والتنمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات، سيقوم الموئل بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع وتوفير العمالة والعمل اللائق للجميع، ولا سيما النساء والشباب، وذلك بوضع جملة من السياسات والإجراءات المحددة.

وتقتضي النتيجة ٢ أن يتعاون موئل الأمم المتحدة مع المصارف الإنمائية الإقليمية والحكومات المحلية والإقليمية والرابطات التابعة لها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية والمؤسسات والأوساط الأكاديمية. ومن منظور تنظيمي، تركز المكانة المتخصصة المتميزة لموئل الأمم المتحدة على تقديم الدعم التقني إلى السلطات المحلية والإقليمية والوطنية لصياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الإيرادات المحلية وضمان التوزيع العادل لها. وسيواصل موئل الأمم المتحدة تدعيم خبراته الكبيرة في هذا المجال.

وتتمثل النتيجة ٣ محطاً للتركيز الموسع. وسيتعاون موئل الأمم المتحدة، في إطار ممارسة دوره كمركز تنسيق، مع مختلف الكيانات، مثل شبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، وشركات التكنولوجيا، ورابطات ''المدن الذكية'' ومراكز الابتكار والأوساط الأكاديمية. ومن ثم سيقوم موئل الأمم المتحدة بتكييف وتوسيع نطاق الحلول التقنية المبتكرة من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن.

النتيجة ١: تحسين الترابط المكاني والإنتاجية للمدن والمناطق

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و٢ و٨ و٩ و١١ و١٢ و١٤؛ وتحديداً الغايات ٢-٣ و٢-٤ و٢-أ و٨-٢ و٨-٣ و٨-٥ و١١-٢ (١١-٢-١) و١١-٣ (١١-٣-١) و١١-أ.

وتسهم في تحقيق الفقرات ٤٩ و٥١ و٥٢ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات المتعاونة الرئيسية للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.

٦٩- يمكن للتنظيم المكاني للمدن والمناطق، وتصميم المساحات الحضرية وتيسير الوصول إليها، والتكامل بين المدن والمستوطنات البشرية المختلفة الأحجام، من البلدات والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المدن الكبيرة، أن يعزز مساهمة التوسع الحضري بشكل كبير في الإنتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب تعزيز الترابط عبر الشبكات الحضرية وبين المدن والمناطق المحيطة بها والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية. وهذا يتطلب اتباع نهج على نطاق البلدان وأحياناً عبر الحدود إزاء التنمية، مع تنشيط التخطيط العمراني الحضري والريفي. ويمكن للسياسات الحضرية الوطنية، التي تُنفَّذ بفعالية مع وجود الأطر القانونية الملائمة والدعم التقني والمالي، أن تكفل تعميم الرخاء فيما بين المدن والمناطق. ويمكن للتخطيط العمراني الملائم أن يعزز قدرة المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم على تهيئة أوضاع مفيدة للجميع في المناطق، حيث يمكنه أن يخفف الضغط على المدن الرئيسية ويساعد سكان الريف على الوصول إلى المعلومات والسلع والخدمات وغيرها من الموارد اللازمة لتحسين الفرص وزيادة الإنتاجية. وعلى المستوى الحضري، تعتبر أطر التطوير المكاني والاستراتيجيات المعمول بها على مستوى المدن والخطط المحلية أدوات رئيسية لضمان تحسين الترابط المكاني والإنتاجية، باعتبار ذلك الخطوة الأولى في إدماج واقتراح استراتيجيات لتعزيز المدن الأكثر ترابطاً وشمولاً للجميع. ويمكن للمدن الجيدة التخطيط أن تستغل الشكل الحضري إلى أقصى حد مع الاستفادة في الوقت نفسه من اقتصادات التجمعات الحضرية التي يمكنها – بمساعدة الترابط المكاني الجيد والأراضي المجهزة بالخدمات الملائمة – أن تعزز الأنشطة الإنتاجية وتولد فرص العمل.

٧٠- وفي مجال الاقتصاد الأزرق، أدت المدن المطلة على المحيطات والبحيرات والأنهار دوراً تاريخياً بالغ الأهمية، ليس في تحقيق الرخاء للمجتمعات المحلية التي تعيش بجانب المياه فحسب، بل أيضاً في التأثير على التنمية المحلية والوطنية والدولية. وموئل الأمم المتحدة قادر على قيادة النقاش المعياري بشأن السبل التي يمكن بها للبلدات والمدن أن تستفيد استفادة مثلى من الاقتصاد الأزرق لتحقيق الازدهار والتنمية من أجل تحقيق الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة.

٧١- ويلزم وضع ترتيبات جديدة للحوكمة على نطاق الحدود والقطاعات الإدارية الحالية من أجل تعزيز التنسيق المؤسسي على جميع المستويات. وتعد هياكل الحوكمة وآليات التعاون الحضرية بالغة الأهمية لمعالجة الزحف الحضري العشوائي وغيره من العوامل الخارجية السلبية التي تسبب الفصل المكاني والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تدهور البيئة والموارد الطبيعية.

٧٢- وسيركز الدعم الفني لموئل الأمم المتحدة في هذا المجال على زيادة الميزة النسبية للمدن لزيادة إمكاناتها الإنتاجية إلى أقصى حد، ومعالجة العوامل الخارجية السلبية مثل التلوث والازدحام، وتعزيز خيارات النقل الجماعي وتوفير خدمات موثوقة تتسم بالكفاءة، وجعل المدن أكثر قدرة على المنافسة والابتكار، ومن ثم، تحقيق أقصى قدر من المكاسب في الإنتاجية.

النتيجة ٢: زيادة الإيرادات المولدة محلياً وتوزيعها توزيعاً عادلاً

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٨ و١١ و١٧؛ وتحديداً الغاية ١٧-١.

وتسهم في تحقيق الفقرتين ٦٧ و٧٥ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهتان المتعاونتان الرئيسيتان للأمم المتحدة: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والمنظمة الدولية للهجرة.

٧٣- السلطات المحلية في جميع أنحاء العالم مكلفة بولاية أساسية تتمثل في تقديم الخدمات الأساسية والمنافع العامة. إلا أنها تواجه تحديات هائلة في القيام بذلك. والمدن في البلدان النامية، على وجه الخصوص، لا تستطيع التوفيق بين الموارد المالية المتاحة والمستويات المتزايدة للنفقات البلدية. وتزداد هذه الفجوة المالية سوءاً بسبب النمو السريع لسكانها، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الخدمات العامة وعلى التمويل لبناء الهياكل الأساسية العامة الجديدة وصيانتها.

٧٤- ولئن وُجِدَت حاجة واضحة لتقاسم الموارد المالية بقدر أكبر وكفاءة أعلى بين الحكومة المركزية والمحلية، فإن المصادر المحلية المحتملة لتوليد الإيرادات المتاحة حالياً للسلطات المحلية ينبغي أيضاً أن تُستَغَل استغلالاً كاملاً. وهذه تشمل، على سبيل المثال، فرض رسوم على المستخدمين، وتمويل الزيادات في الضرائب، وتمويل قيمة الأراض، وأدوات الدين، مثل السندات والقروض. وإضافة إلى ذلك، قد تؤدي صناديق التمويل المجتمعية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية إلى حدوث تغيير تحولي اجتماعي اقتصادي طويل الأجل. وثمة أهمية حاسمة لتعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. ويعد تحسين تمويل البلديات مسألة أساسية لتحقيق ذلك، إلى جانب تيسير الوصول إلى صناديق التنمية المحلية وأدوات اللامركزية المالية.

٧٥- ويتمتع موئل الأمم المتحدة بوضع جيد، بالعمل مع شركاء التنمية والمؤسسات العامة للتمويل والإدارة والجامعات والقطاع الخاص، لمساعدة السلطات المحلية في إعمال الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة لتوليد موارد مالية إضافية، بسبل من بينها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإيرادات وأدوات التمويل القائمة على الأراضي، مع التركيز الشديد على الشفافية والمساءلة. ويشمل ذلك تحديد مقدار الزيادات في قيمة الأراضي نتيجة المشاريع واستغلالها وتوزيعها، وإدارة الأصول، وآليات فرض الضرائب على الأراضي.

النتيجة ٣: التوسع في نشر أنواع التكنولوجيا والابتكارات الرائدة للتنمية الحضرية

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٥ و٧ و٨ و٩ و١١ و١٣ و١٧؛ وتحديداً الغايات ٥-ب و٧-١ (٧-١-٢) و٧-أ و٧-ب (٧-ب-١) و٨-٢ و٩-٥ و٩-ب و١٣-٣ (١٣-٣-٢) و١٧-٦ و١٧-٨ و١٧-١٦.

وتسهم في تحقيق الفقرة ٦٦ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهتان المتعاونتان الرئيسيتان للأمم المتحدة: الاتحاد الدولي للاتصالات وشبكة المبتكرين التابعة للأمم المتحدة.

٧٦- وتؤثر أنواع التكنولوجيا الرائدة تأثيراً عميقاً على ظهور المدن الذكية، وعلى الطرق التي نبني بها مدننا والمستوطنات البشرية الأخرى ونديرها والكيفية التي يمكن بها للقائمين على إدارة المناطق الحضرية أن يتخذوا قرارات أكثر استنارة. وهذه تشمل في الوقت الحالي، في جملة أمور، إنترنت الأشياء، وشبكات أجهزة الاستشعار، والاتصالات من آلة إلى آلة، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي والمعزز، والطباعة الثلاثية الأبعاد، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، والمركبات ذاتية القيادة بدون سائق، والطائرات المسيرة بدون طيار، وتقنية سلسلة السجلات المغلقة، والحوسبة المشفرة، ومعالجة البيانات الكبيرة وعرضها في شكل مصور. وتدعو الخطة الحضرية الجديدة إلى تعزيز شبكات التكنولوجيا والاتصالات وإلى اتباع نهج المدن الذكية التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية والطاقة النظيفة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات، مع تشجيع الإدماج على نطاق واسع، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة.

٧٧- والابتكار أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية والازدهار، في إطار إطلاق الطاقات الكامنة غير المستغلة والاستفادة الكاملة من الموارد والأصول المحلية. ويلزم استكشاف فرص التمويل والشراكات المبتكرة، كما يجب أن تعزز بقدر كبير قدرة الحكومات المحلية على شراء أنواع التكنولوجيا الرائدة واختبارها وتنفيذها بشكل فعال.

٧٨- وحتى تسهم أنواع التكنولوجيا والابتكارات الرائدة بفعالية في الاستدامة الحضرية، ينبغي أن تطبَّق بشكل ملائم لضمان تقاسم الرخاء الذي تجلبه فيما بين المواطنين والمدن والمناطق. ويجب أن يضطلع بهذا العمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، ويمكن لموئل الأمم المتحدة أن يؤدي دوراً هاماً في العملية من خلال دمج أنواع التكنولوجيا الجديدة والممارسات المبتكرة، في أنشطته المعيارية والتنفيذية على حد سواء. وفي هذا الصدد، سيهتم الدور الذي يؤديه بتوقع الاتجاهات والظروف فيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل على التوسع الحضري؛ ووضع سبل مبتكرة لجمع واستخدام البيانات، بما في ذلك التحليل المكاني للإدارة الحضرية؛ ووضع خطط واستراتيجيات المدن الذكية، بما في ذلك الاستجابات القطاعية في مجالات استراتيجية مثل التنقل الحضري والاستدامة البيئية. وسيتطلب الأمر إنشاء منصات بيانات مفتوحة سهلة الاستخدام قائمة على المشاركة لضمان تقاسم الجميع لفوائد جمع البيانات وتكاملها، مع وضع توجيهات قوية في هذا السياق بشأن حماية البيانات وملكية البيانات وحقوق الخصوصية وحقوق الإنسان.

٧٩- وفي إطار هذه النتيجة، من الأهمية البالغة بمكان أن يزاد التركيز على بناء القدرات في الحكومة المحلية وعبر مهن البيئات المبنية، بغرض تحويل خطط المدن الذكية واستخدام أنواع التكنولوجيا الرائدة في تخطيط وتصميم وتحديد المناطق الحضرية، إلى فرص تتمحور حول الناس، بدلاً من التركيز على المساعي التي تقودها التكنولوجيا. وقد تستفيد استراتيجيات المدن الذكية من التركيز على استخدام التكنولوجيا لتسخير البيانات لأغراض التنظيم والرصد الذكيين لأسواق الأراضي والإسكان بالمناطق الحضرية.

٨٠- وفي نهاية المطاف، يجب أن يولي تطبيق أنواع التكنولوجيا الرائدة والتنمية الحضرية المستدامة اهتماماً خاصاً للسكان الذين يعانون من نقص الخدمات من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية.

مجال التغيير الثالث: تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

٨١- تحدد الخطة الحضرية الجديدة رؤية مشتركة للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى تهدف إلى تعزيز استجابات العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية. وتدرك الدول الأعضاء التهديدات غير المسبوقة على المدن والمستوطنات البشرية الناجمة عن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وفقدان التنوع البيولوجي، والضغط على النظم الإيكولوجية، والتلوث، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وتغير المناخ والمخاطر المرتبطة به، مما يقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة [١٦]. وهي تلتزم بتسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى بطريقة تحمي وتحسن النظم الإيكولوجية والخدمات البيئية الحضرية، وتقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومن تلوث الهواء، وتساعد على الحد من أخطار الكوارث وإدارتها[١٧].

(١٦) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٦٣.

(١٧) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٦٥.

٨٢- ويركز مجال التغيير هذا على التداخل بين المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وبين المناخ والبيئة. ويحدد اتفاق باريس الأدوار المقررة للبلدان وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بجميع عناصر العمل المناخي. واستجابة للتحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ، وضعت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مساهمات محددة وطنياً بوصفها التزاماً بالمضي قدماً في تنفيذ اتفاق باريس. وفي عام ٢٠١٧، توصل استعراض قام به موئل الأمم المتحدة لما عدده ١٦٤ مساهمة من المساهمات المحددة وطنياً إلى أن ١١٣ مساهمة منها تتضمن محتوى حضري معتدل أو قوي، وتركز في الغالب على جهود التكيف، أو على مزيج من إجراءات التكيف والتخفيف، بينما ركز عدد صغير جداً حصرياً على جهود التخفيف(١٨).

٨٣- ويتناول مجال التغيير هذا إجراءات المرونة والتكيف والتخفيف اللازمة لتنمية المدن المستدامة من خلال الحد من تأثير تغير المناخ، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة وتحسين إمكانية العيش في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى.

٨٤- ويشتمل مجال التغيير هذا على ثلاث نتائج تهدف معاً إلى تعزيز العمل المناخي وتحسين البيئات الحضرية لإحداث تغيير منهجي من خلال تصميم حلول متكاملة توازن بين أنماط الحياة البشرية والبيئات المبنية والطبيعية في المدن. وهذه النتائج كالتالي:

(أ) الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين نوعية الهواء؛

(ب) تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية؛

(ج) التكيف الفعال للمجتمعات المحلية والهياكل الأساسية مع تغير المناخ.

مكانة موئل الأمم المتحدة المتخصصة المميزة

في إطار مجال التغيير هذا، سيعمل موئل الأمم المتحدة كمحفز للعلاقات والإجراءات في الساحة المناخية العالمية، حيث يربط الجهات الفاعلة والسياسات العالمية بالسياقات الوطنية والمحلية. وسيقيم تلك الرابطة من خلال عملية مصممة استراتيجياً تجمع بين المشورة في مجال السياسات والدعم التقني وأنشطة الدعوة والخبرات المواضيعية وإنتاج المعارف وتبادل أفضل الممارسات الدولية. ومن ثم ستنشئ برامج العمل المناخي التابعة لموئل الأمم المتحدة منصة لتسهيل الربط في كلا الاتجاهين، أي من العالمي إلى المحلي ومن المحلي إلى العالمي، وذلك عندما تشارك الحكومات المحلية والإقليمية في هذه العمليات.

ومن أجل دعم الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، سيعمل موئل الأمم المتحدة مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تعميم الاعتبارات البيئية في صلب عملية وضع السياسات الحضرية المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك من أجل تسليط الضوء على العنصر المحلي- العالمي للقضايا البيئية. وهو سيعمل أيضاً مع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الوعي بقضايا تغير المناخ ونشر المعارف وأفضل الممارسات الدولية دعماً لتنفيذ استراتيجيات مواجهة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، سيعمل أيضاً مع منظمة الصحة العالمية من أجل مساعدة الحكومات على وضع وتنفيذ خطط عمل بشأن الهواء النقي.

وفي مجال التكيف، ستشكل مسألة بناء قدرة فقراء المدن على التأقلم مع تغير المناخ مجال اهتمام خاص.

(١٨) موئل الأمم المتحدة (٢٠١٧). *Sustainable Urbanization in the Paris Agreement: Comparative Review of Nationally Determined Contributions for Urban Content* (التوسع الحضري المستدام في اتفاق باريس). متاح على الرابط: https://unhabitat.org/books/sustainable-urbanization-in-the-paris-agreement/.

النتيجة ١: الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين نوعية الهواء

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٣ و١١ و١٣؛ وتحديداً الغايات ٣-٩ (٣-٩-١) و١١-٦ و١٣-٢ (١٣-٢-١)

وتسهم في تحقيق الفقرتين ٦٧ و٧٥ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهة المتعاونة الرئيسية للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٥- تستأثر المدن بما يتراوح بين ٦٠ و٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة وتولد ما يصل إلى ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسببها الإنسان، وذلك بالدرجة الأولى من خلال استهلاك الوقود الأحفوري لأغراض توفير الطاقة والنقل. ويؤدي الزحف الحضري العشوائي وفصل الوظائف إلى زيادة تأثير المناخ بشكل كبير، مما يجعل من الضروري أن نضمن قدرتنا على التخطيط للنمو الحضري بطريقة أكثر استدامة ومحايدة من حيث التأثير المناخي. وتشمل الإدارة المستدامة للموارد تعزيز الإدارة السليمة بيئياً والتقليل إلى أدنى حد من جميع النفايات، بما في ذلك ملوثات الهواء وملوثات المناخ قصيرة الأجل، ومن غازات الاحتباس الحراري على نحو يسعى إلى الانتقال إلى تحقيق الاقتصاد الدائري[١٩].

٨٦- وقد توصل العلماء إلى أن الإبقاء على مستوى الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي يستوجب خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ (من مستويات عام ٢٠١٠). وتبعاً لذلك، توجد حاجة ملحة لتسريع العمل التحويلي، وبخاصة في المدن[٢٠]. ومن ثم يشكل ذلك مجالاً ذا أولوية لموئل الأمم المتحدة على نطاق مجالات التغيير الأربعة جميعها خلال الفترة التي يشملها مشروع الخطة الاستراتيجية.

٨٧- ومن أجل تعزيز ممارسات التخفيف، يقترح موئل الأمم المتحدة استخدام نُهج متكاملة للتخطيط العمراني في عمله المعياري والتنفيذي لتعزيز الأنشطة العمرانية المتضامة (ذات المسافات القصيرة والكثافة السكانية العالية) والموجهة بوسائل النقل، مما سيعود بالنفع من حيث تقليل استخدام المركبات الخاصة، ومن ثم، خفض الانبعاثات. وسيواصل موئل الأمم المتحدة أيضاً الدعوة إلى اعتماد توليد الطاقة المتجددة في المناطق الحضرية، باستخدام الطاقة الشمسية على الأسطح في المباني العامة والسكنية، ومحطات توليد الطاقة الريحية، كلما وحيثما أمكن ذلك، وتحويل النفايات البلدية إلى مصادر للطاقة. وسيقلل ذلك من الاعتماد على الوقود الأحفوري لأغراض توليد الطاقة. وأصبحت المدن بصدد اتخاذ خطوات طموحة، حيث التزمت ٧٣ مدينة كبيرة في شبكة فريق قيادة المدن الأربعين المعني بالمناخ[٢١] (C40 Cities) بأن تصبح محايدة صافية من حيث الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ أو قبل ذلك. وسيواصل موئل الأمم المتحدة حشد المدن لوضع الأهداف والإبلاغ عن البيانات وتتبع التقدم المحرز من خلال إطار تخطيط العمل المناخي، والمساعدة في قيادة العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة[٢٢]، وهو محفل يوفر وسيلة لرؤساء البلديات للالتزام علناً بالعمل المناخي والتخطيط المنهجي له والإبلاغ عنه.

(١٩) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٧١.

(٢٠) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠١٨). https://report.ipcc.ch/sr15/pdf/sr15_spm_final.pdf.

(٢١) شبكة من المدن العملاقة في العالم التي تلتزم بالتصدي لتغير المناخ.

(٢٢) https://www.globalcovenantofmayors.org/about/.

٨٨- وتشير تقديرات العلماء إلى أن في عام ٢٠١٦، عاشت نسبة ٩١ في المائة من سكان العالم في أماكن تجاوزت فيها نوعية الهواء حدود المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية المتعلقة بتلوث الهواء خارج المباني، وأغلبهم في المناطق الحضرية مع ما يصاحب ذلك من مخاطر صحية[٢٣]. ولمساعدة المدن على تحسين نوعية الهواء، يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يساعد الحكومات على وضع خطط عمل متعلقة بالهواء النقي، اعترافاً بالتآزر الكبير لهذه الخطط مع العمل المضطلع به للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومعالجة تلوث الهواء في الأماكن المفتوحة والمغلقة على حد سواء. وستكون هذه الخطط قائمة على الأدلة ومصممة من خلال عمليات تشاركية هادفة مستنيرة ونُهج متعددة القطاعات. وسينفذ هذا العمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين.

النتيجة ٢: تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦ و٧ و٨ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥؛ وتحديداً الغايات ٦-٣، ٦-أ، ٨-٤، ١١-٦، ١١-ج (١١-ج-١)، ١٢-٢، ١٢-٣، ١٢-٤ (١٢-٤-١، ١٢-٤-٢)، ١٢-٥، ١٢-ج، ١٤-أ، ١٥-١ (١٥-١-٢)، ١٥-٤، ١٥-٥، ١٥-٩، ١٥-أ (١٥-أ-١)، ١٥-ب (١٥-ب-١).

وتسهم في تحقيق الفقرات ٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهتان المتعاونتان الرئيسيتان للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٨٩- في الخطة الحضرية الجديدة، تشير الدول الأعضاء إلى ضرورة تسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية[٢٤] والانتقال إلى اقتصاد دائري، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجددها وإصلاحها ومرونتها[٢٥]. وسيسهم تعزيز تدابير الكفاءة في استخدام الموارد في البيئة المبنية في الحد من إهدار الطاقة والمياه والمواد والأراضي في قطاع البناء من خلال اعتماد ممارسات تشييد المباني الخضراء ومؤشرات أداء الطاقة ونظم تصنيفها. وتتوخى الدول الأعضاء أيضاً المدن والمستوطنات البشرية الأخرى التي تعمل على حماية نظمها الإيكولوجية ومياهها وموائلها الطبيعية وتنوعها البيولوجي، وحفظ كل ذلك واستعادته[٢٦].

٩٠- ولتحقيق تلك النتائج، سيقدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى البلدان لوضع قوانين البناء الموفرة للطاقة والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد؛ وإيراد إشارات ملائمة إلى مبادئ الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد وإدماجها في القوانين الخاصة بكل بلد؛ ووضع مبادئ توجيهية سياساتية لتعميم الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد في المباني؛ وتيسير تبادل المعارف. وسيواصل موئل الأمم المتحدة تطوير وتعزيز المعارف المتعلقة بالتنمية الحضرية الذكية والمستدامة، بسبل من بينها الوحدات التدريبية والأدوات والمنتجات المتاحة من خلال شراكة الأمم المتحدة الموحدة للتعلم في مجال تغير المناخ (UN CC: Learn)، وسيواصل تعزيز عمله في هذا المجال، بما يشمل دعم الحكومات ذات الخبرة التقنية في اتباع نهجي المدن الذكية والاقتصاد الدائري.

(٢٣) منظمة الصحة العالمية (٢٠١٨)، Fact Sheet: Ambient (outdoor) air quality and health (صحيفة وقائع: نوعية الهواء المحيطة (في الأماكن المفتوحة) والصحة). متاحة على الرابط التالي: https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/ambient-(outdoor)-air-quality-and-health.

(٢٤) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٦٥.

(٢٥) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٧١.

(٢٦) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرتان ١٣(ز) و١٣(ح).

٩١- ولدعم الدول الأعضاء في جهود تحسين حماية التنوع البيولوجي والأصول الإيكولوجية في المناطق الحضرية، سيوفر موئل الأمم المتحدة استجابات في مجالي العمل المناخي والبيئة الحضرية ضمن إطار كلي. وسيصبح تخصيص المساحات المفتوحة وحماية الأراضي الزراعية الخصبة والحدائق الحضرية العامة والحدائق النباتية والمتنزهات إجراءً حاسم الأهمية للحفاظ على التنوع البيولوجي الحضري وتجديده واستعادته. ويعد التخطيط والتشريع الملائمان للحد من الزحف الحضري العشوائي وآثاره السلبية على البيئة جزءاً من المعارف المتعمقة لموئل الأمم المتحدة واستجابته في إطار هذه النتيجة.

النتيجة ٣: التكيف الفعال للمجتمعات المحلية والهياكل الأساسية مع تغير المناخ

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩ و١١ و١٣؛ وتحديداً الغايات ١١-ب و١٣-٢ و١٣-٣ و١٣-أ.

وتسهم في تحقيق الفقرات ٧٧ و٧٨ و٧٩ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهتان المتعاونتان الرئيسيتان للأمم المتحدة: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٩٢- حذر تقرير خاص عن الاحترار العالمي نشرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[٢٧] من أن حرارة سطح الأرض ارتفعت بمقدار ١,٠ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وهو ما يكفي لرفع المحيطات والتسبب في عواصف شديدة وفيضانات وموجات جفاف. وعند المستويات الحالية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، توقع تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن درجات الحرارة سترتفع على الأرجح بمقدار ١,٥ درجة مئوية بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٢ إذا استمرت في الزيادة بمعدلاتها الحالية، مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وتهديد التوسع الحضري الساحلي ويطرح مخاطر متصلة بالمناخ في مجالات الصحة وسبل العيش والأمن الغذائي وإمدادات المياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي.

٩٣- ونظراً لأن نسبة كبيرة من المدن تطل على شواطئ المسطحات المائية، فإن سكان الحضر معرضون بشكل خاص لتغير المناخ. ويعيش حوالي ٣٦٠ مليون من سكان الحضر في المناطق الساحلية التي يقل ارتفاعها عن ١٠ أمتار عن مستوى سطح البحر، وسيتضررون بشكل مباشر بالارتفاع المتوقع في مستويات البحر والكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات. وتوجد خمسة عشر من المدن الكبرى في العالم البالغ عددها ٢٠ مدينة معرضة لخطر ارتفاع منسوب مياه البحر وارتفاع الأمواج الساحلية. وتعد المدن أيضاً موطناً لتجمعات السكان الشديدة الضعف إزاء تأثير تغير المناخ والعوامل المرتبطة بالصحة، ولا سيما في المستوطنات العشوائية[٢٨]، التي غالباً ما لا تكون المواد المستخدمة في بناء المساكن فيها قوية بما يكفي لتحمل ارتفاع البحار وعواصف الرياح والفيضانات التي قد يسببها تغير المناخ.

٩٤- ولمساعدة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى على التكيف مع تغير المناخ، سيستفيد موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء، من عدة مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية. فأولاً، سيواصل جهوده لضمان استناد التخطيط والتصميم إلى تحليلات مستوى التعرض للخطر، بغرض الحد من تعرض السكان للمخاطر المرتبطة بالمناخ مثل الفيضانات والانهيالات الأرضية، وكذلك معالجة مجموعة أوسع من المخاطر الطبيعية والتي يسببها الإنسان.

(٢٧) https://www.ipcc.ch/sr15/.

(٢٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠١٤): واحد من كل سبعة من سكان العالم يعيش في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية؛ واستشهدت بالمنشور التالي مصدراً لها: Mitlin, D. and Satterthwaite, D., *Urban Poverty in the Global South: Scale and Nature* (London, Routledge, 2013).

وثانياً، سيتبع نهجاً تراعي مصالح الفقراء لبناء القدرة على تحمل تغير المناخ في الأحياء المهمشة والأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، مع مساعدة المدن على دمج هذه المجتمعات المحلية في النظم الحضرية على مستوى المدن. وثالثاً، بالاعتماد على ولايته المحلية–الوطنية وصلاحيته للجمع بين الأطراف المعنية، سيقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز الأخذ بنُهج الحوكمة المتعددة المستويات حتى تفوض الحكومات الوطنية السلطة للحكومات المحلية باتخاذ إجراءات مناخية من خلال أطر محسّنة تتسم بالتعاون الوطيد على الصعيدين المحلي والوطني.

مجال التغيير ٤: منع حدوث الأزمات في المناطق الحضرية والاستجابة لها على نحو فعال

٩٥- أصبحت الأزمات العالمية تتسم على نحو متزايد بالتعقيد وتعدد الأبعاد؛ كما أنها أصبحت متشابكة عبر الحدود الجغرافية والإقليمية ودورية ومتكررة وذات طابع حضري وواسع النطاق. وتسلم منظومة الأمم المتحدة بأن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والتفاوت المكاني، والنمو العشوائي، وعدم المساواة في الحصول على الأراضي والإسكان الميسور التكلفة والخدمات الأساسية، والضغط على الموارد الطبيعية تساهم جميعها في تراكم مخاطر الكوارث وعدم الاستقرار والصراعات المحتملة. وترتبط العديد من تلك الأسباب بالتنمية الخاطئة، وفي معظم الحالات يكون تأثير الأزمة شديداً على فقراء المناطق الحضرية والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة بالفعل بشكل مزمن.

٩٦- وتنطوي الوقاية الفعالة من الأزمات الحضرية وإدارة المخاطر في المناطق الحضرية والتأهب لها على تطبيق نُهج للتنمية الحضرية تكون مراعية للمخاطر والصراع على حد سواء. وعند وضع استجابات واستراتيجيات إنعاش وتعمير طويلة الأمد تكون نقطة الانطلاق الطبيعية هي طبيعة وأسباب الأزمة الحضرية المحددة. إن الأمم المتحدة مدعوة إلى الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تضطلع به التنمية المستدامة في التخفيف من دوافع النزاع ومخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية، والمشاركة في المسؤولية التضامنية المتمثلة في الحفاظ على السلام[٢٩]. ويعتبر التوسع الحضري المستدام والعادل أساسياً في معالجة بعض المخاطر الكامنة للأخطار الطبيعية والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والصراع. وفي حال حدثت الأزمات فإن من الأهمية بمكان أن تستند الاستجابات الإنسانية إلى الفهم المشترك لبيئة الأزمة الحضرية؛ وتمكين أصحاب المصلحة المحليين، ولا سيما الحكومات المحلية؛ والتركيز على تسريع الانتعاش والعودة إلى مسارات للتنمية الحضرية أكثر استدامةً وشمولاً ومرونةً.

٩٧- ويتطلب تحقيق الفعالية في منع الأزمات والتصدي لها والتعافي منها تركيزاً قوياً على التماسك الاجتماعي والتخطيط الشامل. ويفاقم تزايد أوجه عدم المساواة وزيادة التعرض للأخطار الطبيعية أوجه ضعف فئات محددة، مما يعزز عدم الاستقرار ويقوض استراتيجيات التصدي لها إلى النقطة التي يتعين فيها تقديم المساعدة الإنسانية. وخلال الأزمة، يجب أن تؤخذ أوجه الضعف الحادة والمزمنة معاً في الاعتبار. وفي الوقت نفسه، يبحث المهاجرون، واللاجئون والمشردون داخلياً والعائدون عن الأمان، والحصول على الخدمات وسبل كسب العيش في المناطق الحضرية، لا في المخيمات. وبالتالي تواجه المدن تحديات وفرصاً في الوقت نفسه. ويمكن أن ينتج عن التشرد الحاد والتحركات السكانية الواسعة النطاق صدمات حادة في نظم المدينة وما يترتب على ذلك من انهيار للنظم، بما في ذلك على صعيد التماسك الاجتماعي. وفي البيئات الهشة التي تعاني من ضعف نظم التخطيط والقدرات، يؤدي هذا الأمر بسهولة إلى التوسع الحضري السريع والعشوائي، مما يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة وتراكم المخاطر. وعند الأخذ في الاعتبار التعقيد المتزايد والطبيعة الحضرية للأزمات يصبح التركيز على مرونة النظم والأشخاص معاً أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وينطبق ذلك أيضاً على الاستجابة للأزمات، الأمر الذي يوفر فرصاً فريدة لتعزيز قدرة المدن والمجتمعات المحلية على الصمود. علاوةً على ذلك، يتطلب الأمر اتباع نهج قائم

(٢٩) قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، الفقرة ١٤.

على حقوق الإنسان يولي اهتماماً خاصاً للنساء والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمعات المضيفة ومجتمعات المشردين على حد سواء.

٩٨- ويتجلى مجال التغيير هذا في ثلاثة نتائج مترابطة ذات صلة بمنع الأزمات والاستجابة لها:

(أ) الإدماج الاجتماعي المعزز والمجتمعات الشاملة للجميع؛

(ب) تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين من خلال الاستجابة الفعالة للأزمات والتعافي منها؛

(ج) تعزيز قدرة البيئة المبنية والهياكل الأساسية على الصمود.

مكانة موئل الأمم المتحدة المميزة

استناداً إلى تجربة موئل الأمم المتحدة الممتدة لعقود طويلة في البلدان المتضررة من الأزمات وخبرته المحددة في المناطق الحضرية والمستوطنات البشرية الأخرى فإن الموئل مدعوٌ إلى (أ) تقديم الدعم بشكل أفضل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية؛ (ب) كفالة إسهام عمله بطريقة منسقة، في التزام منظومة الأمم المتحدة بالحفاظ على السلام، وكفالة الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة لحالات الطوارئ المعقدة؛ (ج) دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ (د) تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء التي تواجه تحديات بسبب التدفق الجماعي للمهاجرين[٣٠].

وبوسع موئل الأمم المتحدة أن يقدم حلولاً متكاملة دعماً للجهود الإنسانية والإنمائية والسياسية الأوسع نطاقاً التي تقودها كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى سبيل المثال فإن عمل موئل الأمم المتحدة على الأرض يدعم العمل الأوسع نطاقاً الرامي لمنع نشوب النزاعات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)، ومكتب دعم بناء السلام (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩) وغيره. ومن المهم أيضاً لموئل الأمم المتحدة أن يسهم بخبرته في شبكات الأمم المتحدة مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وأن يقدم الخدمات الاستشارية الحضرية إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية.

وينبغي أن تحدد الشراكات الاستراتيجية السبل التي يمكن فيها لموئل الأمم المتحدة أن يستفيد من خبرته (في مجالات مثل التخطيط، والأراضي، والسكن، والخدمات الأساسية) باتجاه معالجة الأسباب الجذرية للأزمات في المناطق الحضرية بحيث يكون قادراً بشكل أفضل على الإسهام في الجهود المشتركة الرامية إلى استعادة السلام والحفاظ عليه.

(٣٠) قرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ٢/٢٦.

النتيجة ١: الإدماج الاجتماعي المعزز والمجتمعات الشاملة للجميع

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩ و١٠ و١١ و١٦؛ وعلى وجه التحديد الغايات ١٠-٧، و١١-٣، و١٦-١ و١٦-أ.

تسهم في تحقيق الفقرات ٣٣ و٤٠ و٧٧ و٧٨ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات الرئيسية المتعاونة مع الأمم المتحدة: مفوضية شؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنساني، ومفوضية حقوق الإنسان.

٩٩- ومن شأن المشاركة الشاملة لجميع شرائح المجتمع، فضلاً عن الفئات الضعيفة، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً، في تخطيط وإدارة المدن والمجتمعات المحلية، أن تكفل الوصول على نحو أكثر إنصافاً إلى الأماكن العامة والخدمات الأساسية والاجتماعية والهياكل الأساسية وفرص كسب العيش. وفي المقابل، يمكن أن يساعد ذلك على الإسهام في الاستقرار الشامل والتماسك الاجتماعي، والحد من خطر العنف ومسببات الصراع في المناطق الحضرية، كما أنه يعكس جدولي الأعمال الدوليين المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن[٣١]، والشباب والسلام والأمن[٣٢].

١٠٠- وسيسهم عمل موئل الأمم المتحدة، الرامي إلى منع جعل الأراضي سبباً جذرياً محتملاً للصراع، أيضاً في تحقيق الاستقرار والسلام، وسيساعد على منع التشريد القسري وييسر الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

١٠١- وفي حالات الأزمات يمكن للنهج المكيفة لتخطيط المناطق الحضرية وإدارتها أن تساعد في توجيه عملية اتخاذ القرارات المعززة بشأن الاستجابات الإنسانية والإنمائية الملائمة. ويتيح ذلك توفير استجابات أكثر استناداً إلى المنطقة وأكثر تعدداً من حيث القطاعات وأكثر تكاملاً، مما يعزز رأس المال الاجتماعي لجميع الجهات الحضرية المعنية، بما في ذلك فئات المجتمع المحلي والقطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان تمكين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على تقوية التماسك الاجتماعي والتعافي المرن، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. ولذلك فإن موئل الأمم المتحدة سيعزز آليات استشارية، تشمل المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين، وسيتأكد من أن هذه الآليات تركز على الأطفال والنساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

النتيجة ٢: تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً والعائدين من خلال الاستجابة الفعالة للأزمات والتعافي منها

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١، و٥، و٨، و١٠، و١١؛ وعلى وجه التحديد الغايات ١-٤ (١-٤-٢)، و٥-أ (٥-أ-٢)، و٨-٨، ١٠-٧، و١١-١.

وتسهم في تحقيق الفقرات ٢٩، و٣٠، و٣٥ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات الرئيسية المتعاونة مع الأمم المتحدة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف.

(٣١) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

(٣٢) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن.

١٠٢- لقد أصبح التهجير القسري إلى المناطق الحضرية طويل الأمد على نحو متزايد، ويجب أن تلبي استراتيجيات التنمية الحضرية المتكاملة احتياجات المجتمعات المضيفة والنازحين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تسعى إلى التغلب على أوجه الضعف المزمن والحاد. ولذلك فإن إدارة التشرد في المناطق الحضرية ينبغي أن ينظر إليها كجزء من الإدارة المستدامة للنمو الحضري، وهي تعمل على التخفيف من الضغط على الخدمات العامة والمساكن وعلى تجنب النمو الإضافي للمستوطنات العشوائية. وتدعو إدارة التشرد إلى توفير استجابات ملائمة على صعيد السكن والتنمية الحضرية يمكن أن تحقق الإدماج الفعال للمجتمعات المشردة في البيئات الحضرية، وذلك من خلال إجراءات إنسانية وإنمائية متكاملة مصممة خصيصاً لهذا الغرض ومستندة إلى المناطق، وتتولى تنسيقها الحكومة المحلية.

١٠٣- إن موئل الأمم المتحدة، الذي يسهم في جهود الأمم المتحدة، هو في وضع جيد يمكنه من دعم هذه الجهود من خلال توفير تحليل مكاني مفصل ومتعدد القطاعات يراعي القدرة الاستيعابية للمدن وعوامل التشرد ''الدافعة'' و''الجاذبة'' من أجل دعم اتخاذ القرارات السريعة التي ترتبط بالأثر على المدى الطويل، ومن خلال نشر الدعم التقني في مجالات التخطيط الحضري والأراضي والسكن والخدمات الأساسية. ولموئل الأمم المتحدة دور رئيسي يؤديه في دعم الحكومات المحلية وبناء قدراتها على إدارة التشرد في المناطق الحضرية، مستفيداً من تجربته وخبرته الراسختين في العلاقة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

١٠٤- وفي الحالات التي لا مناص فيها من البيئات الشبيهة بالمخيمات يسهم موئل الأمم المتحدة، من خلال العمل مع وكالات مثل مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بخبرته في تخطيط المخيمات بوصفها امتدادات حضرية مستقبلية بمعايير تخطيط حضري ملائمة وترتيبات حيازة بحيث يمكن تحويلها في نهاية المطاف إلى أحياء.

١٠٥- إن انعدام تأمين الحيازة يؤدي إلى تعقيد الاستجابات الإنسانية ويعرض الفئات السكانية الضعيفة، مثل الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، لطائفة واسعة من مسائل الحماية، بما في ذلك المزيد من التشرد. وفي كثير من الأحيان تكون معالجة الإسكان وحقوق والأراضي والممتلكات في وقت مبكر في حالة أزمة عاملاً حيوياً للسماح بالعودة الطوعية المبكرة أو الاندماج المحلي. وتمثل حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات عنصراً حاسماً في الحلول الدائمة للتهجير القسري، حيث تمكن السكان المتضررين من العودة إلى ديارهم، أو البقاء حيث يعيشون مع الحصول على الحقوق الأساسية، أو الانتقال إلى مكان يختارونه(٣٣). وثمة دور رئيسي لموئل الأمم المتحدة يتمثل في مواصلة تحفيز النهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة اتساق واستمرار المشاركة على نطاق واسع في مجال الأراضي وفي جميع مراحل دورة النزاع، بتطبيق تسلسل حيازة الأراضي(٣٤) وإدارة الأراضي القادرة على تحقيق الغرض المنشود.

(٣٣) http://www.globalprotectioncluster.org/themes/housing-land-and-property/.

(٣٤) ''يوفر تسلسل [حيازة الأراضي] نهجاً بديلا للتركيز السائد على تملك الأفراد للممتلكات الخاصة بوصفه أقوى أشكال تأمين الحيازة، أو بوصفه الهدف النهائي لإصلاحات حيازة الأراضي. وهو يعزز الاعتراف والأمن في هذا التسلسل، مع إمكانية التنقل أو التحول بين مختلف أشكال الحيازة.'' (موئل الأمم المتحدة ٢٠١٦، إطار تقييم تسلسل سيناريوهات الحقوق في الأراضي).

النتيجة ٣: تعزيز قدرة البيئة المبنية والهياكل الأساسية على الصمود

تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٩ و١١ و١٣ و١٦؛ وعلى وجه التحديد الغايات ٩-١، و٩-٤، و٩-أ، و١١-٥، و١٣-٢، و١٣-ب، و١٦-٦.

تسهم في تحقيق الفقرتين ٧٧ و٧٨ من الخطة الحضرية الجديدة.

الجهات الرئيسية المتعاونة مع الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي.

١٠٦- ويمكن للتوسع الحضري المخطط والمدار جيداً أن ينشئ بيئات معمورة أكثر قدرة على الصمود ومستقرة اجتماعياً. وينبغي إدماج خفض المخاطر المتعددة الأبعاد في عملية التنمية نفسها. وتشير قدرة المناطق الحضرية على الصمود إلى قدرة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى على مقاومة الصدمات والضغوط والتعافي منها، مع التحول نحو نظم حضرية أكثر استدامة. أما المدينة القادرة على الصمود فهي تقيِّم جميع الأخطار - سواء كانت مفاجئة أم بطيئة، متوقعة أم غير متوقعة - وتخطط لها وتتخذ إجراءات للاستعداد والتصدي لها.

١٠٧- وفي إطار إصلاح الأمم المتحدة، هناك أيضاً فهم أفضل للحاجة المتزايدة عند الاستجابة للأزمات، ولا سيما في المناطق الحضرية، إلى التطبيق المبكر للنهج الإنمائية للتعافي السريع، مما يحد من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية ويرسي الأساس لمسار إنمائي حضري أكثر قدرة على الصمود من خلال نهج تعمير مستدامة. وتوفر الاستجابة للأزمات فرصاً هامة لمعالجة المخاطر ومواطن الضعف الكامنة. ويهدف موئل الأمم المتحدة أيضاً إلى تحقيق ذلك عن طريق وضع وتعزيز أطر وأدوات ونُهج تعافي خاصة بالمدن تدعم التنفيذ على الصعيد المحلي وتحشد شبكات الأطراف الحضرية المعنية، لكي تكمل العمل الذي يقوده البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الوطني.

١٠٨- إن تقييمات القدرة على الصمود وعمليات تحديد سماتها التي يجريها موئل الأمم المتحدة مهمة للمساعدة في تحديد مواطن القوة والضعف في النظم، كأساس لتصميم تدابير استباقية لجعل المدن والأحياء والمجتمعات المحلية أكثر قدرة على تحمل الصدمات في المستقبل، ولدعم مبدأ ''إعادة البناء بشكل أفضل'' في حالات إعادة الإعمار بعد الأزمات. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، استعراض وضع معايير وإنفاذها، وإدخال قيود على التخطيط أو تعزيزها في مواقع الخطر، وتطوير الهياكل الأساسية، وإحياء التراث الثقافي المستهدف بشكل متزايد وإعادة تخطيط المناطق المدمرة. ويمكن لخبرة موئل الأمم المتحدة في الجهود الرامية لتعزيز قدرة المناطق الحضرية على الصمود وتعميرها أن تساعد أيضاً على مواءمة الاستجابات الإنسانية والإنمائية، بالتعاون الوثيق مع وكالات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وسيعمل موئل الأمم المتحدة أيضاً على التأكد من أن قدرة الفئات المهمشة والمجتمعات المحلية على الصمود، وهي فئات ومجتمعات غالباً ما تعاني أشد المعاناة في الأزمات التي تؤثر على البيئة المبنية والخدمات، تُعطَى الأولوية وتُدمج إدماجاً كاملاً في استراتيجيات وخطط التعافي وإعادة الإعمار.

دال- بُعد الإدماج الاجتماعي والمجالات المواضيعية الشاملة

١٠٩- يعالج مشروع الخطة الاستراتيجية الأولويات التنظيمية التي يجب أن تدعم جميع مجالات العمل الذي ينفذه موئل الأمم المتحدة على مسارين: بُعد الإدماج الاجتماعي الذي يشمل حقوق الإنسان؛ والمسائل الجنسانية؛ والأطفال، والشباب، وكبار السن؛ والإعاقة؛ ومجالين من المجالات المواضيعية الشاملة: القدرة على الصمود والسلامة. ويوفر هذان المساران صلة متقاطعة تشمل جميع مجالات التغيير ونتائجها ذات الصلة، فضلاً عن العوامل المحركة للتغيير.

(أ) بعد الإدماج الاجتماعي: حقوق الإنسان؛ والمسائل الجنسانية؛ والأطفال، والشباب، وكبار السن؛ والإعاقة؛

حقوق الإنسان

١١٠- هذا البعد بالغ الأهمية في الوفاء بالالتزام الوارد في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بألا يتخلف أحد عن الركب، من خلال العمل من أجل إيجاد عالم يمكن للجميع فيه الاستفادة من مزايا التوسع الحضري المستدام. ويتيح مشروع الخطة الاستراتيجية الفرصة لجعل بعد الإدماج الاجتماعي بمثابة جهاز الترشيح الذي يمر عبره عمل موئل الأمم المتحدة للتأكد من أن الفئات الأكثر ضعفاً لا تُشرَك بصورة عَرَضية، بل تُستهدف بشكل محدد، بما في ذلك عن طريق الامتثال الفعال للنهج القائم على حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١١١- إن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وبالتالي فهي متأصلة في جميع البشر، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو الوضع من حيث الهجرة، أو الأصل الإثني أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر.

١١٢- ولا يمكن أن يكون التوسع الحضري مستداماً إلا إذا استند إلى حقوق الإنسان، كما أن الظروف المعيشية لا يمكن تحسينها للجميع إلا إذا كانت حقوق كل إنسان محميةً ومعززةً بصورة شاملة. ووفق ما تشير إليه الأدلة فإن التدابير التقديرية الضيقة النطاق لمعالجة أعراض الفقر، بدلاً من معالجة أسبابه المنهجية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية، لن تحقق النتائج الطموحة التي دعت إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٣- وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الالتزام بعالم يسوده الاحترام العام لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية[٣٥]، وترتكز الخطة الحضرية الجديدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان[٣٦]، كما أن عدداً من قرارات مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة قد أكدت الحاجة إلى ترسيخ عمل البرنامج ضمن النظام الدولي لحقوق الإنسان[٣٧].

١١٤- وتثري حقوق الإنسان جميع نتائج مشروع الخطة الاستراتيجية وتربط بينها. ويطبق موئل الأمم المتحدة النهج القائم على حقوق الإنسان لمعالجة أوجه عدم المساواة والتمييز، حيث يصل إلى أشد الناس تخلفاً عن الركب، أولاً عن طريق وضع علاقات القوة في المستوطنات البشرية في صميم تحليلاته وعمله. وعلى وجه الخصوص، يسهم مشروع الخطة الاستراتيجية في إعمال الحق في مستوى معيشي مناسب، بما في ذلك الحق في السكن اللائق[٣٨]، والحق في المياه والصرف الصحي[٣٩]؛ وبذلك يسهِّل تحقيق حقوق مترابطة، مثل الحق في الرعاية الصحية والتعليم.

(٣٥) تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٨.

(٣٦) انظر، على سبيل المثال، الفقرتين ١٢ و١٢٦ من الخطة الحضرية الجديدة.

(٣٧) في عام ٢٠١٣، على سبيل المثال، تمت الموافقة على تعميم مراعاة حقوق الإنسان باعتبارها مسألة ذات أولوية من خلال إدراجها في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

(٣٨) جزء من الحق في مستوى معيشي مناسب الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.

(٣٩) على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ من خلال اعتمادها للقرار ٢٩٢/٦٤ بشأن حق الإنسان في المياه والصرف الصحي.

أما المبادئ ذات الصلة، مثل عدم التمييز والمساواة، والوصول إلى المعلومات، والمشاركة، والمساءلة، والحق في الانتصاف[٤٠]، فهي أيضاً ذات أهمية رئيسية[٤١].

١١٥- ويعالج إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان الأسباب الهيكلية لعدم المساواة والتمييز على نحو متكامل. فعلى سبيل المثال، يشمل الحد من الفقر والتفاوت المكاني النتائج المتعلقة بالمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والاجتماعية، والحصول على الأراضي والأماكن العامة.

١١٦- وسيقيم موئل الأمم المتحدة شراكات مع كيانات أخرى تؤدي دوراً نشطاً في نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، وجهات فاعلة أخرى مسؤولة عن المحافظة على مبادئ حقوق الإنسان. وعند التعامل مع القطاع الخاص، سيسترشد موئل الأمم المتحدة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة ''للحماية والاحترام والانتصاف'' والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

الجنسانية

١١٧- ويمكن للتمييز القائم على نوع الجنس، الذي يشير إلى التمييز ضد الأفراد بسبب نوع الجنس أو الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي، أن يتقاطع بصورة أكبر مع التمييز لأسباب أخرى، مثل الأصل الإثني، والوضع من حيث الهجرة، والعمر، ضمن عوامل أخرى، وأن يفاقم هذا التمييز مما يؤدي إلى زيادة تهميش هؤلاء الأفراد والحد من قدرتهم على المشاركة الكاملة في التنمية الحضرية المستدامة والاستفادة منها.

١١٨- وقد أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مرارا بالحاجة إلى منع ومواجهة التمييز على أساس الهوية الجنسانية والميل الجنسي[٤٢]. وتتوخى الخطة الحضرية الجديدة المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات[٤٣]، وتؤكد الحاجة إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب التنمية الحضرية المستدامة. ولدى موئل الأمم المتحدة سجل حافل على صعيد تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحديد الأولويات البرنامجية في جميع أعماله[٤٤].

١١٩- ويستند مشروع خطة موئل الأمم المتحدة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ إلى هذه الالتزامات الحقوقية في المجالات الأربعة للتغيير بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة[٤٥]. وعلى سبيل المثال فإن المشاركة الفعالة أمر أساسي في التصدي لمختلف أشكال التمييز الجنساني، سواء في اتخاذ القرارات أم في تنفيذ البرامج. ولذلك سيواصل موئل الأمم المتحدة تعزيز شراكاته القوية في هذا المجال مع الحكومات على جميع المستويات؛ وداخل

(٤٠) الحق في الانتصاف هو حق منصوص عليه في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(٤١) جميع المبادئ المدرجة منصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. انظر أيضاً www.unhabitat.org/books/the-human-rights-in-cities-handbook-series-volume-i-the-human-rights-based-approach-to-housing-and-slum-upgrading/.

(٤٢) A/HRC/RES/32/2.

(٤٣) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ١٣ (ج).

(٤٤) انظر، على سبيل المثال، قرارات مجلس الإدارة ٦/١٦، و٧/٢٠، و٤/٢٤.

(٤٥) على سبيل المثال، لا يمكن تحقيق تعزيز الرخاء المشترك في المدن والمناطق إلا إذا ظلت النساء والفتيات على قدم المساواة في الحصول على فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش. وبالمثل سيكون من المستحيل تحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا ما لم يجر التعامل مع ذلك من منظور جنساني.

منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان؛ ومع الشركاء غير الحكوميين والمجتمع المدني؛ ومع الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية، وهو هيئة استشارية مستقلة لدى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة.

الأطفال والشباب وكبار السن

١٢٠- ظل عمل موئل الأمم المتحدة يركز بشكل رئيسي على الشباب من النساء والرجال. وقد ناصر الموئل بنجاح دور الشباب باعتبارهم قادة في التنمية الحضرية المستدامة، مع التسليم بالمبدأ الموجه لأهداف التنمية المستدامة، وهو ''ألا يتخلف أحد عن الركب'' ورؤية الخطة الحضرية الجديدة، مدن للجميع. وتتمثل المنهجية الناجحة لتحقيق الإنصاف الحضري للشباب في منهجية ''التنمية بقيادة الشباب'' المدونة في مبادئ كمبالا لعام ٢٠٠٨. وقد مكنت برامج الشباب في هذه المنهجية موئل الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور قيادي فيما يتعلق بقضايا الشباب ضمن منظومة الأمم المتحدة.

١٢١- ويوسع مشروع الخطة الاستراتيجية نطاق العمل لكي يأخذ في الاعتبار كامل الطيف العمري، مدمجاً بشكل كامل الأطفال وكبار السن، الذين قد يتعرضون للتمييز في البيئة الحضرية. وكثيرا ما يمنع الأطفال، وبخاصة الفتيات، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون بوجه خاص من خطر التهميش، مثل الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، من الحصول على السكن والخدمات الأساسية الحضرية والأماكن العامة والهياكل الأساسية، والفوائد العامة للتوسع الحضري.

١٢٢- وقد سُلط الضوء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الاحتياجات الخاصة وأوجه الضعف لدى كبار السن والأطفال والشباب(٤٦). بالمثل، تدعو الخطة الحضرية الجديدة إلى ''نُهج وسياسات إسكانية مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية(٤٧)''. علاوةً على ذلك فإن أهداف التنمية المستدامة تتضمن غايتين محددتين تسلطان الضوء على احتياجات الأطفال وكبار السن في مجالي النقل والأماكن العامة(٤٨).

١٢٣- وسيعمل موئل الأمم المتحدة مع الشراكات مع ممثلي هذه الفئات العمرية وسيواصل توسيع نطاق هذه الشراكات؛ ومع الحكومات المحلية والوطنية؛ والشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ ومع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اليونيسيف والمجلس الاستشاري للشباب التابع لموئل الأمم المتحدة، تمشيا مع استراتيجية الأمين العام ''شباب عام ٢٠٣٠: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب''(٤٩).

الإعاقة

١٢٤- ''الإعاقة هي مفهوم متطور [...] وهي [...] ناجمة عن التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز الموقفية والبيئية مما يعرقل مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين''(٥٠). وتشير البحوث إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون نحو ١٥ في المائة من سكان العالم(٥١). والإعاقة، كما هو

(٤٦) انظر، على سبيل المثال، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الفقرتين ٢٣ و٢٥.

(٤٧) انظر الخطة الحضرية الجديدة، الفقرات ٢٠، و٣٢، و١١٣، و١٣٤.

(٤٨) انظر هدف التنمية المستدامة ١١، الغايتين ١١-٢ و١١-٧.

(٤٩) انظر https://www.un.org/youthenvoy/youth-un/.

(٥٠) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الديباجة.

(٥١) انظر، على سبيل المثال، المنظمة الدولية للمعوقين، ''الإعاقة والتنمية''، http://www.hiproweb.org/fileadmin/cdroms/Handicap Developpement/www/en page 21- html.

الحال فيما يخص نوع الجنس والعمر، قد تكون عاملاً يؤدي إلى تفاقم المشكلة في سياق التمييز المتعدد الجوانب والإقصاء، مما يجعل الشخص بالفعل عرضة للإقصاء بدرجة أكبر. ويمكن رؤية هذا الإقصاء في حقيقة أن أكثر من ٨٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في فقر(٥٢). وعلى هذا النحو فإن التنمية الحضرية المستدامة، بما في ذلك في سياق الحد من الفقر، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أدمِج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في صنع القرار وأصبحوا قادرين على الحصول على حقوقهم.

١٢٥- وتقر الخطة الحضرية الجديدة بأشكال التمييز المتعددة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة(٥٣) وتؤكد على حقوقهم، بما في ذلك الحق في إمكانية الوصول والتصميم العام، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً أساسياً لإدماجهم في المجتمع. وتقر أيضاً بالحاجة إلى إدماجهم بشكل فعال في المجتمع، وتحترم حقهم في التمتع بمستوى معيشي مناسب(٥٤). كذلك تشدد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أهمية حقوقهم، ومع ذلك لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون العديد من العقبات المتصلة، على سبيل المثال، بالحصول على السكن والنقل والتكنولوجيا والعمل، سواء في المناطق الحضرية أم الريفية، ويزداد الأمر سوءاً بسبب عدم فعالية التخطيط والتصميم الحضريين(٥٥).

١٢٦- ويؤكد الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة على أهمية الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يخص غايتين محددتين: النقل والوصول إلى الأماكن العامة. وفي الخطة الاستراتيجية، يعلق بعد الإدماج الاجتماعي أهميةً كبرى على الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيقيم موئل الأمم المتحدة شراكة مع الجماعات الممثلة وأصحاب الحقوق الفردية، والحكومات المحلية والوطنية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمجتمع المدني من أجل تعظيم التأثير وكفالة تعزيز واحترام وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك إمكانية الوصول والتصميم العام.

(ب) المجالات المواضيعية الشاملة: القدرة على الصمود والسلامة

القدرة على الصمود

١٢٧- وينظر موئل الأمم المتحدة القدرة الحضرية على الصمود بوصفها القدرة القابلة للقياس لأي نظام حضري، بما في ذلك سكانه، على الحفاظ على الاستمرارية عبر الصدمات والضغوط، سواء كانت طبيعية مثل الزلازل، أو من صنع الإنسان مثل تدفقات السكان السريعة نتيجة للنزاع المسلح، مع التكيف الإيجابي والتحول نحو الاستدامة. وتتأثر الفئات الضعيفة والفقراء بالصدمات والإجهاد أكثر من سواهم لأنهم غالباً ما يعيشون في أماكن وأوضاع غير مستقرة ويفتقرون إلى الموارد أو القدرة على التعافي منها.

١٢٨- وعلى هذا النحو فإن بناء القدرة على الصمود الخاصة بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى وبما يوجد فيها من الناس والمجتمعات المحلية والمؤسسات والبيئات ونظم الهياكل الأساسية، هو أحد الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية، على النحو الذي بينته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة(٥٦). كذلك

(٥٢) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٢٣.

(٥٣) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة٢٠.

(٥٤) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة٣٦.

(٥٥) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة :دليل التدريب. متاح على:* https://www.ohchr.org/Documents/Publications/CRPD_TrainingGuide_PTS19_EN%20Accessible.pdf.

(٥٦) انظر، على سبيل المثال، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الفقرة ٧.

جرى بيان الصلة بين القدرة على الصمود والتنمية في الخطة الحضرية الجديدة في مجالات مثل الخدمات الأساسية الحضرية والإسكان والبنية التحتية.

١٢٩- ولدى موئل الأمم المتحدة ثروة من الخبرة في الصمود الحضري وظل يقدم الدعم للمدن على إدماج الأفكار والإجراءات بشأن القدرة على الصمود في الخطط والعمليات والمشاريع، وعند الاقتضاء، تحديد إجراءات إضافية يمكن للمدن أن تنفذها من أجل الاستعداد للمخاطر والاستجابة لها والتعافي منها.

١٣٠- وفي الخطة الاستراتيجية، تعتبر القدرة على الصمود مسألة هامة مشتركة تربط بين عمل موئل الأمم المتحدة بعمل شركائه. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الجهود التي يجري بذلها من أجل مساعدة المجتمعات المحلية والهياكل الأساسية للتكيف مع تغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على ضمان إدراج المجتمعات المحلية المهمشة والعشوائية في التكيف مع الصدمات المتعلقة بالمناخ، بالاستفادة من قدراتها التنظيمية وآليات الدعم.

١٣١- ولدى موئل الأمم المتحدة العديد من الشراكات الهامة التي تعمل على القدرة على الصمود وتسعى إلى تعزيزها وتوسيع نطاقها خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطة الاستراتيجية. وتشمل تلك الشراكات الحكومة المحلية والوطنية؛ وشركاء منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة الدولية للهجرة؛ والقطاع الخاص؛ ومؤسسات البحوث؛ والمجتمع المدني. ويعترف موئل الأمم المتحدة بشكل خاص بالدور الحاسم للمرأة والجماعات الشعبية في كفالة إيجاد مجتمعات محلية قادرة على الصمود.

السلامة

١٣٢- تكتسب السلامة أهمية رئيسية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تهدف إلى إيجاد ''عالم خال من الخوف والعنف [...] تكون فيه الموائل البشرية آمنة''[٥٧]، مع وجود عدد من الغايات في إطار الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة التي تقدم إشارات محددة إلى السلامة[٥٨]. وتدعو الخطة الحضرية الجديدة إلى إيجاد بيئة سليمة وآمنة في المدن والمستوطنات البشرية، بما يمكّن الجميع من العيش والعمل والمشاركة في الحياة الحضرية دون خوف من العنف والترهيب، مع مراعاة كون النساء والفتيات والأطفال والشباب والأشخاص الذي يعيشون في أوضاع هشة كثيراً ما يتضررون بوجه خاص[٥٩].

١٣٣- ويقر مشروع الخطة الاستراتيجية بجدوى السلامة في ضمان الظروف المعيشية المحسنة بشكل عام في المناطق الحضرية، والإدماج الاجتماعي، والحد من عدم المساواة، والقضاء على أنماط الإقصاء الاجتماعي والإقليمي. ويعلي موئل الأمم المتحدة من شأن السلامة بوصفها مسألة شاملة ينبغي النظر إليها بوصفها مؤشراً في جميع مجالات التغيير ونتائجها ذات الصلة بكل مجال من تلك المجالات، مع إيلاء اهتمام خاص بتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، نظراً لأن تلك المجموعات لا يمكن أن تشارك مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار إلا إذا كانت آمنة.

١٣٤- وتدعو الخطة الحضرية الجديدة إلى إدماج سياسات منع الجريمة في الاستراتيجيات والمبادرات الحضرية[٦٠]. وفي هذا المنظور المتكامل تتقاطع السلامة مع جوانب الإدماج الاجتماعي المتصلة بالتنقل المستدام، والوصول

(٥٧) المرجع نفسه.

(٥٨) هدف التنمية المستدامة ١١، الغايتين ١١-٢ و١١-٧.

(٥٩) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ٣٩.

(٦٠) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ١٠٣.

الفعال إلى الأماكن العامة والخدمات الأساسية واستخدامها، وتعزيز التماسك والإدماج الاجتماعيين. ومن المهم أيضا تعزيز وصون المدن المنتجة والتنافسية، وفرص العمل اللائق وسبل كسب العيش. وقد بينت الدراسات وجود علاقة إحصائية قوية بين الجريمة والعنف وازدياد عدم المساواة والدور الذي يؤديه تركز الحرمان في أجزاء معينة من المدينة – وهو تجسيد للتفاوت المكاني – في تفاقم أشكال مختلفة من الجريمة. وللسلامة أيضا تأثير غير تناسبي على المرأة ونوع الجنس والأقليات الجنسانية والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل النتائج على صعيد التنمية والازدهار.

١٣٥- واستناداً إلى خبرة موئل الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلامة الحضرية ووضعه القيادي بشأن هذه المسألة داخل منظومة الأمم المتحدة فإنه يتمتع بوضع قوي لتعميم مراعاة مسائل السلامة في جميع مراحل عمله، بالشراكة مع الحكومات المحلية والوطنية؛ وشركاء منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع المدني، والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الفئات ذات الحقوق والفئات المجتمعية المنظمة والمؤسسات البحثية.

(ج) الطرائق الداخلية لتنفيذ ورصد وتقييم مسائل الإدماج الاجتماعي والمجالات المواضيعية الشاملة

١٣٦- تناول موئل الأمم المتحدة من خلال خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٩ المسائل الشاملة من خلال النهج ذي المسارين للتعميم والمشاريع المتعلقة بمسائل محددة. ونتيجة لذلك أحرز تقدم كبير في وضع برامج ونظم لضمان فعالية التعميم وتحديد الأولويات القائمين على الحقوق والمسائل، ووضع نهج أكثر تماسكاً وتكاملاً. وأفضى وضع برامج محددة الأهداف إلى عمليات ميدانية فعالة مع وجود مشاريع خاصة بالمسائل الجنسانية والشبابية.

١٣٧- وكان إنشاء نظام للمؤشرات الشاملة، يقيّم الأنشطة الشاملة في جميع مشاريع وبرامج موئل الأمم المتحدة ويقدم توصيات، فعالاً في تعميم المجالات الرئيسية، وكذلك الحال على صعيد جهود دعم المشاريع وبناء القدرات والدعوة. ولذلك سيواصل دعم المشاريع والمشاريع الخاصة بمسائل محددة الاضطلاع بدور هام في الخطة الاستراتيجية الجديدة. إضافةً إلى ذلك سيتعزز بشكل أكبر بُعد الإدماج الاجتماعي والمجالات المواضيعية الشاملة من خلال دعم عناصر التمكين التنظيمي.

١٣٨- وتشير الدروس المستفادة من مسائل شاملة سابقة إلى تحديات على صعيد القابلية للقياس والرصد والتقييم والتمويل والمشاركة. ولذلك فإن لاب د من تعزيز قدرة موئل الأمم المتحدة على المعالجة المجدية لأبعاد الإدماج الاجتماعي بشكل جذري من أجل تحقيق أهدافه الطموحة، بما في ذلك في سياق هيكله التنظيمي وملاك الموظفين ومؤشرات وأهداف إدارة الأداء ذات الصلة.

١٣٩- علاوةً على ذلك فإن المؤشرات المحددة للنواتج المقترحة في مشروع الخطة الاستراتيجية في إطار كل مجال للتغيير ستأخذ في الاعتبار بارامترات الإدماج الاجتماعي. وستوضع نواتج واضحة وصريحة لكل بعد من أبعاد الإدماج الاجتماعي أو لكل مجال مواضيعي وستُدمج هذه النواتج في مجالات التغيير من أجل تحسين الرصد والتقييم وجمع الأدلة بحيث يمكن قياس أثرها لإثراء الدعوة القائمة على المعارف بشأن أفضل الممارسات.

هاء- محركات التغيير

١٤٠- ويعرض مشروع الخطة الاستراتيجية طريقةً وإطاراً يبين لماذا وكيف أن هناك تغييراً مطلوباً من المتوقع أن يحدث، على أن يكون مفهوماً أن هذا التحول هو مسيرة متعددة السنوات. إن محركات التغيير هي عناصر محددة

تعمل معا من أجل تقديم خدمات ومنتجات ستؤدي إلى تغيير أو تدفع باتجاه تحقيق نتائج وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. وهي تمثل كذلك الكفاءات الوظيفية الرئيسية لموئل الأمم المتحدة.

١٤١- وتحدد الخطة الحضرية الجديدة محركات التغيير الأساسية الأربعة التالية:

(أ) السياسة العامة والتشريع؛

(ب) التخطيط والتصميم الحضريان؛

(ج) الحوكمة؛

(د) آليات التمويل.

١٤٢- إن هذه المحركات محددة السياق، وسيدعم موئل الأمم المتحدة المدن والبلدان لتطوير وسائلها الناجحة الخاصة بها بهدف نشرها والتغلب على العقبات التي قد تحول دون تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وستسترشد هذه المحركات بالنهج القائم على حقوق الإنسان، وبالتالي ستكون مراعية للاعتبارات الجنسانية.

(أ) السياسة العامة والتشريع

١٤٣- في سياق التوسع الحضري يتعين على الحكومات الوطنية في جميع البلدان أن تضع السياسات الحضرية في صلب أعلى مستويات تحليل السياسات العامة وصنع السياسات، سواء كانت سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات الاجتماعية أو المكانية. وتجمع السياسات الحضرية الوطنية، على وجه الخصوص، طاقات وإمكانات المراكز الحضرية، التي تكون بخلاف ذلك مفككة، داخل النظم الوطنية للمدن وكجزء من التخطيط الحضري والعمراني. وهي تمثل صكوكاً مميزة، ليس فقط من أجل تخصيص الموارد على نطاق المدن، ولكن أيضاً لإزالة التفاوت الاجتماعي والتمييز، سواء داخل المناطق الحضرية أو فيما بينها، ولإقامة روابط تآزرية بين ديناميات التحضر والعملية الشاملة للتنمية الوطنية، مع التسليم بأهمية تعزيز الروابط التي يعزز بعضها بعضاً بين المناطق الريفية والحضرية والاستفادة من تلك الروابط في التنمية المستدامة.

١٤٤- وسيعمل موئل الأمم المتحدة مع البلدان لوضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الملائم، بما في ذلك في إطار الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، مع إقامة نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، وتعزيز التعاون على جميع مستويات الحكومات بما يمكّن من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة.

١٤٥- ويعزز وجود إطار قانوني واضح وشفاف للتنمية الحضرية إنشاء قواعد ملائمة ونظم تنظيمية تستجيب للاحتياجات الحقيقية والقدرات الفعلية والموارد المتاحة. ويمكن لهذا الإطار أن يوفر إطاراً متيناً واستشرافياً لتوجيه التنمية الحضرية، استناداً إلى المساءلة وسيادة القانون وآليات التنفيذ الواضحة، كما يمكن إنفاذه باستمرار كجزء من الجهود الرامية إلى الاستفادة من القوة التحويلية للتوسع الحضري. وسيعزز موئل الأمم المتحدة التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك تلك القائمة على اعتبارات الإنصاف التي لا تستثني أحداً ولا مجالاً وتعزز المساواة بين الجنسين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء؛ والبناء الملائم والأنظمة الحضرية المصممة بهدف تعزيز العمل المناخي وتحسين البيئة الحضرية، ومعالجة التصدي والاستجابة على نحو فعال للأزمة الحضرية.

(ب) التخطيط والتصميم الحضريان

١٤٦- التخطيط والتصميم الحضريان والعمرانيان هما أكثر من مجرد أداة تقنية؛ إنهما بمثابة عملية سياسية ومتكاملة ترتكز على المشاركة وتعالج وتساعد في التوفيق بين مصالح متضاربة بشأن شكل المدينة ووظيفتها في إطار منظور حضري ملائم. إن نسبة الأراضي التي تشغلها مناطق وامتدادت حضرية مخططة على الصعيد العالمي آخذةٌ في التناقص، حيث تجاوز استهلاك الأراضي النمو السكاني مبتعداً بذلك عن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة والغايات المنشودة منها. وكثيراً ما تكون المناطق الأسرع تحضراً الأضعف من حيث نظم التخطيط والقدرات. ولا تزال مفاهيم التخطيط والتصميم في كثير من الأحيان تعزز الفصل بين المهام وأعمال التطوير الموجهة نحو السيارات، مع التركيز على المباني، بدلا من الشوارع والحدائق والساحات التي تشكل الأماكن العامة.

١٤٧- وبوصف التخطيط والتصميم الحضريان محركاً للتغيير فإنه يجب أن يعمل من أجل الصالح العام، وأن يمثل القيم والاتفاقات الجماعية، وأن يعتمد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، مع وجود خطط إنمائية وحلول تتصدى للاحتياجات الملحة في المدن، على أن يزيد في الوقت نفسه إلى أقصى حد من ميزتها النسبية. ويجب أن يكون التخطيط والتصميم الحضريان والإقليمي عنصراً أساسياً في نموذج الحوكمة الحضرية المجدد، الذي يشجع الديمقراطية المحلية، والمشاركة والإدماج، والشفافية، بغية ضمان التحضر المستدام والجودة المكانية.

١٤٨- ويمكن للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى الجيدة التخطيط والتصميم أن تحسن اقتصادات التكتل وأن تزيد الكثافة. وسيشجع موئل الأمم المتحدة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى الجيدة التخطيط بهدف ترشيد اقتصادات التكتل، والاستثمار في الهياكل الأساسية، وزيادة الكثافة عند الاقتضاء، وتوليد الاستخدام المختلط للأراضي، وحماية البيئة الطبيعية والمعمورة، وتعزيز الأماكن العامة ذات الشوارع الحيوية، وتشجيع التنوع الاجتماعي والتكامل والتماسك والمساواة بين الجنسين. وسيعزز موئل الأمم المتحدة أيضاً التخطيط والتصميم الحضريين والعمرانيين الطويلي الأجل والمتكاملين من أجل تعزيز البعد المكاني للنموذج الحضري وتحقيق النتائج الإيجابية للتوسع الحضري. وسيتطلب ذلك تحديد العمل المشترك مع القطاع الخاص، ولا سيما القطاع العقاري.

(ج) الحوكمة

١٤٩- تزيد المؤسسات وآليات الحكم الضعيفة من خطر ضعف الأداء وإهدار الموارد وعدم كفاية التدخلات القطاعية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم بشكل عام. وتحدد المؤسسات وآليات الحوكمة الفعالة، سواء كانت رسمية (الدستور والتشريعات والأنظمة) أو غير رسمية (المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد)، معاً الكيفية التي يتخذ بها الأشخاص والمنظمات والقطاعان العام والخاص القرارات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، بما يزيد إلى أقصى حد ممكن من القدرات ويرشد الموارد. وتشمل الحوكمة الحضرية الطرق المختلفة التي تشارك من خلالها المؤسسات العامة والخاصة والأفراد في تخطيط وتصميم وإدارة شؤون المدينة العامة، والعمليات المستخدمة في التنفيذ الفعال لجدول أعمال تنمية المدينة القصير والطويل الأجل. ويمكن للحوكمة الحضرية أن تحقق التنمية المستدامة عندما تكون مراعية للبيئة وتشاركية وتنطوي على المساءلة والشفافية والفعالية والإنصاف والشمول، سواء من الناحية القانونية أو في الممارسة العملية.

١٥٠- ويعترف موئل الأمم المتحدة بتعدد الوكالات والمنظمات المحلية والإقليمية والوطنية الحكومية، وبأن لدى العديد منها مصالح وتأثير تنافسي. ويتطلب تحسين الحوكمة الحضرية أن يكون الإطار المؤسسي منسقاً وشفافاً. وسيعمل موئل الأمم المتحدة على المساعدة في تعزيز الحوكمة الحضرية، مع وجود مؤسسات وآليات سليمة تمكِّن وتضم ممثلين عن الجهات صاحبة المصلحة والفئات المعنية في المناطق الحضرية، إضافةً إلى الضوابط والموازين الملائمة،

مما يوفر القدرة على التنبؤ والاتساق في خطط التنمية الحضرية من أجل تمكين الإدماج الاجتماعي؛ والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام؛ وحماية البيئة.

(د) آليات التمويل

١٥١- آليات التمويل هي محرك قوي للتغيير في الخطة الاستراتيجية، كما أن قدرة الحكومات المحلية والوطنية على تعبئة مجموعة واسعة التنوع من المصادر والأدوات المالية وترتيبها والاستفادة الفعالة منها هي عامل أساسي لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة. ويسعى عدد متزايد من المدن والبلدان إلى استخدام مجموعة تزداد تنوعاً من أطر وصكوك التمويل، بما في ذلك التمويل المختلط، والاستثمار المؤثر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفرض الضرائب على الممتلكات، وتحصيل قيمة الأراضي، وعمليات إصدار السندات. وتفتح المخططات الجديدة مثل المرافق المالية المركزة على المدينة والصناديق الدولية، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، ومرفق البيئة العالمية، فرصا جديدة للتمويل. إن الملكية في البلد/المدينة والشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين والمساءلة الأعلى مستوى هي أمور حاسمة الأهمية في استخدام هذه الأموال. ويجب أن يدعم تمويل التنمية من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف المشاريع المبتكرة والتدخلات التجريبية والاستثمار الرأسمال الحيوي. وينبغي أن تكون هذه الصناديق مراعية للمناخ ومرتبطة بالأنشطة السليمة بيئيا وقائمة على مبادئ حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتبار لبعدي نوع الجنس والعمر.

١٥٢- وسيعمل موئل الأمم المتحدة، من خلال مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، مع البلدان لدعم أطر وأدوات التمويل الفعالة والابتكارية والمستدامة، وسيسمح بتعزيز تمويل البلديات والنظم المالية المحلية من أجل تحقيق وإدامة وتقاسم القيمة التي تُضفيها التنمية الحضرية المستدامة بطريقة تشمل الجميع.

واو- العوامل المساعدة على الأداء التنظيمي

١٥٣- تسمح العوامل المساعدة على الأداء التنظيمي للمنظمة بالعمل بكفاءة وتحقيق النتائج المتوقعة وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. ومع تطوير موئل الأمم المتحدة لجهوده الداخلية وخبرته في هذه المجالات فإنه سيدعم أيضاً الحكومات المحلية ودون الوطنية والدول الأعضاء والشركاء الآخرين من أجل العوامل المساعدة التنظيمية، وبالتالي دفع عجلة التنمية الحضرية المستدامة. وتتيح العوامل المساعدة قدراً أكبر من الكفاءة والفعالية والتأثير من أجل حفز إجراءات الجهات المعنية الأخرى والاستفادة منها، والشروع في إجراءات تحويلية والمحافظة عليها.

١٥٤- وستهيئ العوامل الستة التالية المساعدة على الأداء التنظيمي الظروف اللازمة لموئل الأمم المتحدة لكي يدعم التغيير المنشود المبين في الخطة الاستراتيجية:

(أ) الرصد والمعارف؛

(ب) الابتكار؛

(ج) الدعوة والاتصال والتوعية؛

(د) الشراكات؛

(هـ) بناء القدرات؛

(و) النظم والعمليات.

(أ) الرصد والمعارف

١٥٥- إن رصد الظروف والاتجاهات الحضرية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي أمر ضروري من أجل الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن هدف التنمية المستدامة ١١ وتوفير معلومات قائمة على الأدلة من أجل بناء سياسات حضرية مستدامة على كل مستوى من مستويات الحوكمة الحضرية. وجميع أنواع البيانات — الصغيرة والكبيرة والمكانية والمحلية والوطنية، والمصنفة (حسب نوع الجنس والعمر والموقع) سواء كانت كمية أم نوعية — هي ذات أهمية، كما أن الملكية المشتركة للبيانات، بما في ذلك من جانب الفئات الأكثر ضعفا، والقدرات التحليلية والقيادة اللازمة للتوصل إلى فهم مشترك، هي ذات أهمية حاسمة للبيانات والمعارف اللازمة للعمل كعامل مساعد يدعم التغيير. وباعتماد نهج تدريجي وشامل لإيجاد مؤشرات مكيفة، ومنابر بيانات وقواعد بيانات سهلة الاستخدام وتشاركية، على النحو الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الرباعي السنوات: استراتيجية موئل الأمم المتحدة للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (٢٠١٨)، فإنه يمكن أن ينظر إلى البيانات وإنتاج المعارف ذات الصلة باعتباره موردا بالغ الأهمية للتغيير.

١٥٦- ولكي يصبح موئل الأمم المتحدة مركزا للتفوق والابتكار لابد له من إنتاج أحدث المعارف؛ وتيسير تبادل المعارف، لا سيما بين المدن؛ وتعزيز إدارة المعارف؛ ومنهجة واستخدام أفضل الممارسات؛ ووضع حوافز مؤسسية للتعلم؛ وتعزيز تطوير نظم داعمة للمعارف، بالاستفادة من عمل الشركاء الرئيسيين.

١٥٧- إن استراتيجية موئل الأمم المتحدة لإدارة المعارف؛ وبحوثه وعمله المعياري الطويل الأمد؛ وإصدار منشورات رئيسية، بما في ذلك التقارير القطرية والإقليمية والعالمية؛ وعمل المرصد العالمي للحضر، وتتبع الاتجاهات والظروف الحضرية والإبلاغ عنها؛ وقاعدة بيانات أفضل الممارسات، هي كلها هياكل داعمة يتعين توسيع نطاقها بشكل كبير وتوحيدها حتى تضطلع المعارف بدور هام على النحو المناسب بوصفها عاملا مساعداً. وفي إطار دور موئل الأمم المتحدة كجهة تنسيق فإن له دورا رئيسيا يؤديه في توليد المعارف استناداً إلى الأعمال التنفيذية والممارسات الجيدة داخل منظومة الأمم المتحدة وشبكة شركائها. وهناك حاجة إلى زيادة التركيز على المسائل الناشئة ومسائل الحدود، مثل الهجرة، وتغير المناخ، ومستقبل العمل والغذاء، وانعدام الأمن والنزاع، واستخدام التكنولوجيات الجديدة وما يترتب عليها من آثار على مستقبل التوسع الحضري. وبالمثل، يلزم إجراء المزيد من البحث في نماذج التحضر الأنسب وأثرها على مجالات التغيير وبالتالي على الترابط بين الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة.

(ب) الابتكار

١٥٨- الابتكار، على حدود المعارف الجديدة، هو مفتاح لتطوير الحلول لها القدرة على الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وسرعة التوسع الحضري، وتأثير تغير المناخ والتكنولوجيا الجديدة. ومن أجل الابتكار اللازم للازدهار ولكي يصبح موئل الأمم المتحدة عاملا مساعداً رئيسياً في تصميم ونشر محركات التغيير فإنه ينبغي عليه أن ينشئ الظروف المؤسسية والإدارية والمالية الملائمة. ولا يمكن أن يصبح الابتكار عاملاً مساعداً رئيسيا لتحقيق التنمية إلا عندما يصبح جزءا من كل عمل على نطاق المنظمة، وعندما يستخدم الجميع الحلول المبتكرة.

١٥٩- إن الابتكار بالغ الأهمية لتحقيق الأبعاد المختلفة للتنمية والازدهار، وفي أثناء ذلك يطلق قدرات جديدة ويستخدم الموارد المحلية والأصول بشكل كامل. ويتعين استكشاف إمكانيات وشراكات ومنهجيات التمويل

الابتكاري، مثل الابتكار المفتوح والابتكار القائم على التحدي، كما يتعين بشكل كبير تعزيز قدرات الحكومات المحلية لكي تستطيع على نحو فعال شراء واختبار وتنفيذ تكنولوجيات رائدة.

١٦٠- وفي إطار خطة تنفيذ مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، سيعمل موئل الأمم المتحدة مع ''أفرقة ابتكار''. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة في مختبر التخطيط والتصميم الحضريين فإن تلك الأفرقة ستنشر أدوات وطرائق محددة، وستقيم أفكاراً جديدة ومبتكرة وإمكانية تنفيذها، كما تقيم مواطن القوة الخاصة للأشخاص وتحلل إمكانات تحسين العمليات القائمة وتحويلها إلى حلول مبتكرة.

(ج) الدعوة والاتصال والتوعية

١٦١- يعترف موئل الأمم المتحدة بأن هناك دوراً رئيسياً يتمثل في التأثير على العمل الأوسع نطاقاً على جميع المستويات ومن جانب جميع أنواع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وهو عنصر رئيسي في دور موئل الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وفي التعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتجاوز نطاق الشراكات التي يمكن أن ينشئها البرنامج. ومن المهم أن يعتمد ذلك على البيانات والمعارف والابتكارات التي ينتجها موئل الأمم المتحدة والمجموعة الأوسع نطاقاً من الجهات الحضرية المعنية. ويتطلب ذلك وجود أحداث قوية مصممة خصيصاً لمختلف فئات الجمهور وتأخذ في الاعتبار التنوع الإقليمي. إن الطابع التحويلي لمشروع الخطة الاستراتيجية وحقيقة أن تحقيق ذلك يحتم بذل جهد جماعي يتطلب من موئل الأمم المتحدة وغيره من وكالات الأمم المتحدة التحدث بصوت واحد متسق. وبهذا المعنى، يمكن للدعوة أن تعزز المصداقية والتنسيق بين الشركاء، وفي نهاية المطاف التأثير على الإجراءات والأفكار والمعتقدات، والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة وقطاعات المجتمع.

١٦٢- وسيكون الاتصال الفعال حيويا لنجاح مشروع الخطة الاستراتيجية، ومن أجل السماح بالتبادل الفعال لنتائج أعمال موئل الأمم المتحدة المعيارية والتنفيذية. وإضافةً إلى تقديم بيانات ومعلومات مبسطة فإن هذا الاتصال يجب أن يصوغ رسائل وقصص أكثر تفصيلاً، استناداً إلى الفهم العميق للناس والشركاء ومطالبهم ودوافعهم. ولدى موئل الأمم المتحدة خبرة كبيرة في إنشاء أدوات الاتصال والبرامج التي تظهر بوضوح ما يفعله ويحققه في المدن والبلدان في جميع أنحاء العالم، على الرغم من الإبلاغ عن التغيير التحويلي والتأثير هو من المجالات التي يتعين على الموئل تحسين أدائه فيها. ولدى الموئل سجل حافل على صعيد إسماع صوت صناع القرار والمواطنين وسكان الأحياء الفقيرة والمنظمات النسائية الشعبية والجماعات المحلية والشركاء الآخرين العاملين في مجال التنمية الحضرية، كما اتضح في المؤتمرات الرئيسية، مثل المنتدى الحضري العالمي.

١٦٣- ويجب أن تسير الدعوة والاتصال جنباً إلى جنب لتحقيق أقصى قدر ممكن من التوعية وزيادة عدد أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمناطق الحضرية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(د) الشراكات

١٦٤- تمثل الشراكات الاستراتيجية وسيلة أساسية لتعبئة وتبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية. وينعكس ذلك بوضوح في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والخطة الحضرية الجديدة. ويهدف مشروع الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز الشراكات باعتبارها وسيلة أساسية للدعوة وتعبئة الموارد، وتوسيع نطاق برامج موئل الأمم المتحدة وتعميق أثرها على جميع المستويات؛ وتعزيز الملكية الوطنية والشفافية والمساءلة؛ وإسماع صوت المجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفئات

الضعيفة؛ والتنفيذ والرصد والإبلاغ بشأن الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة تمشياً مع دوره كجهة تنسيق[٦١]. وهناك حاجة إلى إقامة شراكات من أجل استكمال خبرة موئل الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور ريادي في طائفة واسعة من النتائج ولكي يضيف البرنامج خبرته وقيمته إلى الجهود التي تقودها الجهات الأخرى.

١٦٥- وسيستفيد موئل الأمم المتحدة من سياسته بشأن إشراك أصحاب المصلحة والإطار التعاوني لأصحاب المصلحة في تعزيز انخراط شركائه في السياسات العامة والدعوة وصنع القرار، والمشاركة المتسقة للحكومات المحلية والإقليمية والوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

١٦٦- ويتطلب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مشاركة أكثر اتساقاً من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، وأن تركز الأمم المتحدة على ميزتها النسبية في شراكاتها خارج منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك الدور المتعدد الأوجه للمنظمة بوصفها منظمة رائدة في مجال الفكر وحافزة ومنظمة للاجتماعات وبانية للقدرات. ويمثل إطار التنفيذ التعاوني الذي اقترحه موئل الأمم المتحدة أساساً يمكن استناداً إليه مواصلة تطوير دوره كجهة تنسيق، ويندرج ذلك حول الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

(أ) تحسين إنتاج المعارف والرصد والإبلاغ والدعوة؛

(ب) توفير سياسات متسقة ومتكاملة ودعم تقني للدول الأعضاء عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة (حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية)؛

(ج) زيادة العمل الحفاز المشترك لدفع عجلة التغيير التحويلي؛

(د) توسيع نطاق دور موئل الأمم المتحدة بوصفه منظماً للاجتماعات وجهة حافزة لجميع الجهات الحضرية صاحبة المصلحة، بما في ذلك تعميق التعاون مع الحكومات المحلية.

١٦٧- وسيعزز موئل الأمم المتحدة التعاون في منظومة الأمم المتحدة بغية تحقيق قدر أكبر من التآزر والاتساق في تنفيذ مجالات التغيير الأربعة. ووفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة، سوف ينسق الموئل وضع وتنفيذ استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية. ومن خلال عمل مشروع الخطة الاستراتيجية على أن يعزز بدرجة كبيرة المشاركة في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وآليات التنسيق الإقليمي وعمليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[٦٢]، فإنها تسعى إلى الاستفادة المثلى من المساهمات التي تقدمها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

(هـ) بناء القدرات

١٦٨- يمثل بناء القدرات، الذي يُعرف بأنه زيادة المعارف والكفاءات والطرائق والمهارات ونقلها إلى أقصى عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، وسيلةً هامة من وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومحركاً تحويلياً لإحداث التغيير الإنمائي والمحافظة عليه. وهو ينشئ ويعزز قدرة موئل الأمم المتحدة؛

(٦١) الخطة الحضرية الجديدة، الفقرة ١٧١.

(٦٢) يقترح إطار التنسيق المشترك بين الوكالات، وهو وثيقة صادرة عن موئل الأمم المتحدة لم تعتمد بعد، إدراج التنمية الحضرية المستدامة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن ثم تعميمها في السياسات الإقليمية ودون الإقليمية والخطط أو الأطر الاستراتيجية، مثل الإطار الاستراتيجي لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

والحكومات، وبخاصة الحكومات المحلية والإقليمية؛ والمنظمات الشريكة على تخطيط وإدارة ورصد السياسات والبرامج والمشاريع على جميع المستويات. إن بناء القدرات (بما في ذلك التدريب) هو الوسيلة لترسيخ العمل المعياري لموئل الأمم المتحدة، وتقييم احتياجات الحكومات والشركاء والاستجابة لها، وتوليد الابتكارات، ودعم التحول المؤسسي الطويل الأمد على الصعيد القطري. وهو يتألف من مجموعة من الأنشطة والنهج الابتكارية التي تمكن الأفراد والمنظمات من فهم وتحليل وتنفيذ الحلول للتحديات الحضرية الصعبة التي تواجه المدن والتوسع الحضري. ولذلك فإنه ليس فقط عاملاً مساعداً للمنظمات والأفراد على السواء، بل أيضا عاملاً مساعداً لتنفيذ السياسات العامة والتغيير التنظيمي والمؤسسي والإجراء التحويلي على أرض الواقع.

(و) النظم والعمليات

١٦٩- يشمل مشروع الخطة الاستراتيجية إدارة الأنظمة والإجراءات بوصف ذلك عاملا مساعداً. ويواجه أي تغيير في المؤسسات مقاومةً وقصوراً في إجراءاتها ونظمها الداخلية. وسينطوي تصميم وتكييف نظم وعمليات موئل الأمم المتحدة على مشروع الخطة الاستراتيجية على أكثر من مجرد إعادة ترتيب تدفقات العمل والأوضاع العامة. ويقتضي ذلك إنشاء فريق من ذوي الخبرة والقدرة يستجيب لمتطلبات وشروط الخطة؛ وعمليات تتسم بالتخطيط الجيد والفعالية والمرونة والقابلية للتكيف بما يجعل الإدارة وعملية صنع القرارات أكثر فعاليةً؛ وإعادة ترتيب نظم المعلومات بحيث تدعم العمليات المتعددة الوظائف للعمل بسلاسة، بدلاً من مجرد دعم المشاريع أو الوحدات؛ وإدارةً قائمةً على النتائج توجه تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها وتقييمها؛ وتكنولوجيا مبتكرة ومكيفة تتسم بدرجة عالية من الأمان لدعم تشغيل الأعمال اليومية للوحدات التنظيمية؛ وإدارة المعارف لمعالجة الحواجز القائمة في النظم والعمليات التي قدمت دعماً محدوداً لزيادة الأداء وتحقيق نتائج أفضل. ولدعم تطوير منابر المعلومات والمعارف (بما في ذلك نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع، وقاعدة بيانات أفضل الممارسات، وبوابة المعلومات ووسائط التواصل الاجتماعي)، فإن هذا العامل المساعد سيدعم عمليةً معرفيةً متكاملةً من أجل تعزيز إنجاز التحولات المنشودة، وربط المعرفة بالموقف، وتغيير السلوك، والقرارات المتعلقة بالسياسات.

١٧٠- علاوةً على ذلك يهدف موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، إلى تحسين تكافؤ الجنسين، ولا سيما في المستويات العليا، بهدف تحقيق تكافؤ بين الجنسين بمعدل ٥٠/٥٠ في العمل داخل المنظمة بحلول عام ٢٠٢٤.

ثالثاً- أساليب جديدة للعمل

١٧١- سيتطلب إنجاز الخطة الاستراتيجية الجديدة تحطيم الوحدات السيئة الأداء على مستويات متعددة. وتضمن الخطة المزيد من الاتساق في الطرق التي يتدخل بها موئل الأمم المتحدة في مختلف الحالات؛ وكيفية مشاركته على صعيد المدن، وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري بما يتمشى مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وكيفية تعزيز البرمجة المتكاملة وضمان تطبيقها على نطاق المنظمة. وتوجز الفروع التالية تلك المسائل مع التركيز بوجه خاص على الابتكار والتفاعل القوي بين مجالات التغيير والمحركات والعوامل المساعدة على الأداء التنظيمي.

ألف- التصنيف النموذجي للمستوطنات البشرية

١٧٢- سوف يتطلب إنجاز الخطة الاستراتيجية الجديدة بذل جهود مخصصة ومركزة على الصعيد القطري، مع الأخذ في الاعتبار الفقرة ١٩ من الخطة الحضرية الجديدة، التي تقر ''بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال التنمية الحضرية التي تواجه جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة

الدخل [وأنه] يتعين أيضاً إيلاء اهتمام خاص بالبلدان التي تشهد حالات نزاع، فضلاً عن البلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري''.

١٧٣- إن كل بلد مع مدنه ومستوطناته البشرية الأخرى هو بلد فريد ويخضع لمجموعات محددة من الظروف والديناميات. واقتُرح تصنيف نموذجي مبسط يتألف من ستة فئات، ويمكن ترجمته إلى نهج متميز لموئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائه، من أجل تقديم أفضل دعم للبلدان والمدن في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة. وسوف يعدَّل التصنيف النموذجي، الموضوع في سياق هذه الخطة الاستراتيجية الجديدة، أثناء تنفيذ الخطة.

١٧٤- والفئات الست هي على النحو التالي:

(أ) حيثما يكون هناك طلب على وضع محركات للتغيير فيما يخص التوسع الحضري المستدام؛

(ب) حيثما يكون هناك طلب على إعادة ترتيب محركات التغيير لضمان النتائج الإنمائية تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) حيثما تجري مواءمة محركات التوسع الحضري المستدام على نطاق واسع مع الخطط الإنمائية، ولكن مع وجود طلب على مضاعفة التأثير؛

(د) عندما تكون هناك بالفعل محركات للتوسع الحضري المستدام، ولكن معفي ظل الحاجة إلى الدعم في تجديد المناطق الحضرية وفي تحقيق تنمية عمرانية أكثر توازناً؛

(هـ) عندما تبدو محركات التوسع الحضري المستدام فعالةً في تحقيق نتائج التنمية المستدامة، ولكن مع وجود طلب على نظم لتقييم وقياس التقدم المحرز؛

(و) عندما تعيق الصدمات، بما في ذلك النزاع والأحداث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، التقدم نحو تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

باء- وجود موئل الأمم المتحدة على مستوى المدينة وعلى المستويين القطري والإقليمي

١٧٥- سيتطلب تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة اتباع نهج حفاز يعزز فيه الموئل معرفته وتعاونه التقني وقدرته على عقد الاجتماعات وشراكاته والدعوة (''فكر، افعل، كوِّن شراكات، تقاسم''، وهي عملية مبينة في الأشكال ٢-٤ أدناه) من أجل توسيع نطاق الأثر لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. وستحدَّد المدن والبلدان والمناطق فيما يتصل بمجالات التغيير وتصنيف المستوطنات البشرية، استناداً إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتقرير الرباعي السنوات: استراتيجية موئل الأمم المتحدة للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

١٧٦- وستصمم الخطة الاستراتيجية الجديدة خصيصاً لكي تتواءم مع الخصائص الإقليمية والأطر الإنمائية الإقليمية. وستخضع قدرة موئل الأمم المتحدة وتأثيره على الصعيد الإقليمي للاستعراض لتحسين فعاليتهما. وستجمع إقليمياً المعارف المولدة محلياً وستسهم في أطر السياسات ومستودعات المعارف الإقليمية من خلال الشراكة مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومجموعات الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة. كذلك ستسهم على الصعيد العالمي في وضع المعايير وأفضل الممارسات في موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير الرئيسية

والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية. وستعزَّز المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية من خلال منتديات وقنوات الدعوة على الصعيدين القطري والإقليمي، لكي تُستخدم في مختلف مستويات الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

١٧٧- وسيمكِّن كل من المنتدى الحضري العالمي، الذي يعقد كل سنتين، والمنتديات الإقليمية، التي تعقد فيما بين اجتماعات المنتديات الحضرية العالمية، مجموعات المدن ومجموعات البلدان التي لديها مسارات تغيير مماثلة من عقد اجتماعات منتظمة وتبادل الخبرات. وستعمل هذه المنتديات على إشراك المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وطائفة واسعة من وكالات الأمم المتحدة، بحيث تكون المنظمة في وضع أفضل لدعم مسارات التغيير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، بما في ذلك في البلدان التي لا توجد بها مقار لموئل الأمم المتحدة. كذلك سيتعزز ارتباط المنتديات الإقليمية باللجان الإقليمية للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساهمات المقدمة إلى الحوار الإقليمي بشأن السياسات وتبادل المعارف.

١٧٨- وباستثناء البلدان المتأثرة بالأزمات فإن نقطة التدخل المناسبة لموئل الأمم المتحدة على الصعيد القطري هي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يتيح إدماج الخطاب المتعلق بالتوسع الحضري في خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً ويوفر الفرصة لربط تحقيق الأهداف الحضرية ب أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

١٧٩- وسيسعى موئل الأمم المتحدة إلى كفالة الوجود القطري في كتلة حرجة من البلدان في كافة فئات التصنيف النموذجي وفي جميع المناطق. وسيشمل ذلك تعزيز الأفرقة القطرية حيثما تكون فعالة، وتطبيق برامج قطرية جديدة حيثما تدعو الحاجة، وإنشاء طرق مرنة لإتاحة الخبرة لفترات قصيرة أو طويلة الأجل، ومن ذلك إعارة كبار المستشارين في الشؤون الحضرية إلى مكاتب المنسقين المقيمين أو إعارة خبراء حضريين محددين إلى كيانات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف يُدمج التعاون التقني في تحديد محركات التغيير، حيثما أمكن، في الجهود التعاونية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، مثل البنك الدولي والشبكات الحكومات المحلية.

١٨٠- وعندما لا يكون موئل الأمم المتحدة موجوداً على الصعيد القطري فإنه سيستخدم معارفه وتجاربه في سياقات مماثلة لدعم الشركاء وأصحاب المصلحة، وتقديم الدعم بناء على الطلب، حسب الاقتضاء. وسيساعد تصنيف المستوطنات البشرية على تجميع المدن والبلدان على نحو يرشد تبادل المعارف. ومن خلال الشراكة مع شبكات المدن والرابطات الحكومات المحلية سيكفل موئل الأمم المتحدة تبادل أفضل الممارسات والخبرات المحلية على نحو فعال.

١٨١- وستكون الإجراءات المحلية الحفازة التي تعالج التحديات الجسيمة وتعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، على نفس القدر من الأهمية. وسوف تنفَّذ هذه الإجراءات في البداية من خلال مشاريع تجريبية وتعزَّز من خلال مختلف أشكال الاستثمار، بما في ذلك المستثمرين في الأثر الاجتماعي، والتعاونيات، والمبادرات المجتمعية، وشراكات القطاعين العام والخاص، والشراكات مع المصارف الإنمائية. وستُدعَّم محركات التغيير، على النحو المذكور أعلاه ووفق تصميمها لكي تتلاءم مع مجالات التغيير الأربعة، بمعايير وأدوات يمكن تكييفها مع السياقات المحلية، استناداً إلى المنهجيات التي سبق أن وضعها موئل الأمم المتحدة.

١٨٢- وينظر إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة على أنه سلسلة متصلة تشمل توليد المعارف ودعم التنفيذ على الصعيد المحلي، ورصد النتائج، ومن ثم المضي قدما إلى المرحلة التالية. وسيكون من الأهمية بمكان أن يخضع وضع محركات التغيير والإجراءات المحلية الحفازة على نحو فعال للرصد، مع الإبلاغ عنها ونشرها بوصفها أفضل

الممارسات. وسيمكن ذلك الجهات صاحبة المصلحة من مواصلة المشاركة في العملية وضمان أن تكون النتائج متماشية مع الأهداف المشتركة، مع إتاحة نقل الدروس المستفادة إلى سياقات يمكن تكرارها فيها وتوسيع نطاقها. إن موئل الأمم المتحدة، من خلال وجوده على أرض الواقع وفي ظل شراكاته الاستراتيجية، في وضع فريد يمكنه من الاستفادة بفعالية من وضعه المعرفي المتخصص والقدرة على عقد الاجتماعات في تعزيز الجهود التي تبذلها جهات أخرى لتسريع تحقيق الأهداف الحضرية.

الشكل ٢

فكِّر وأقِم شراكات

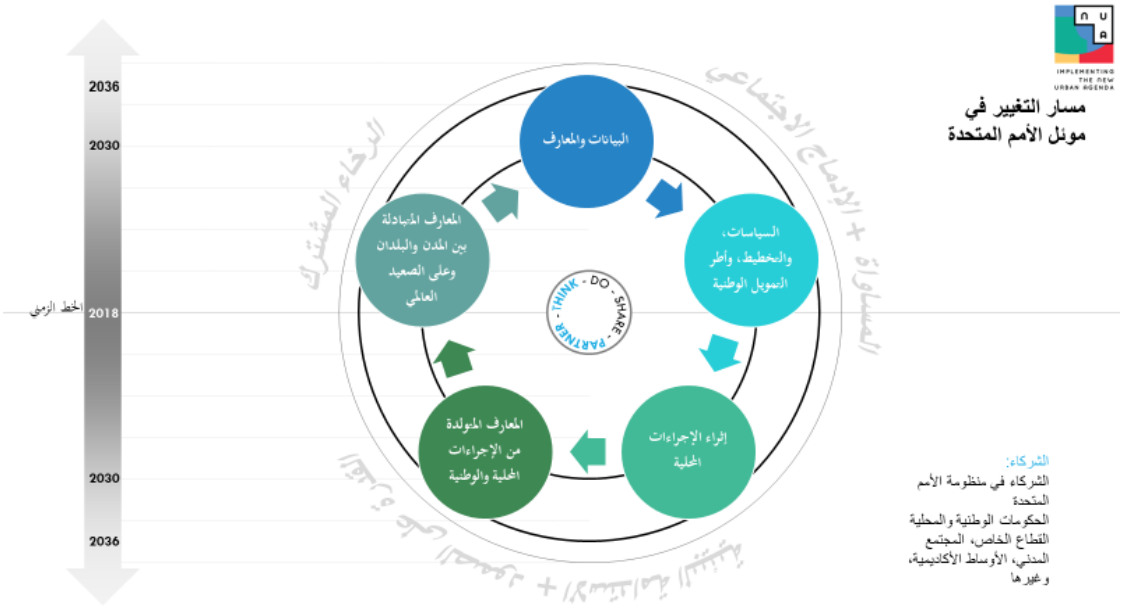

الشكل ٣

اعمل وأقِم شراكات

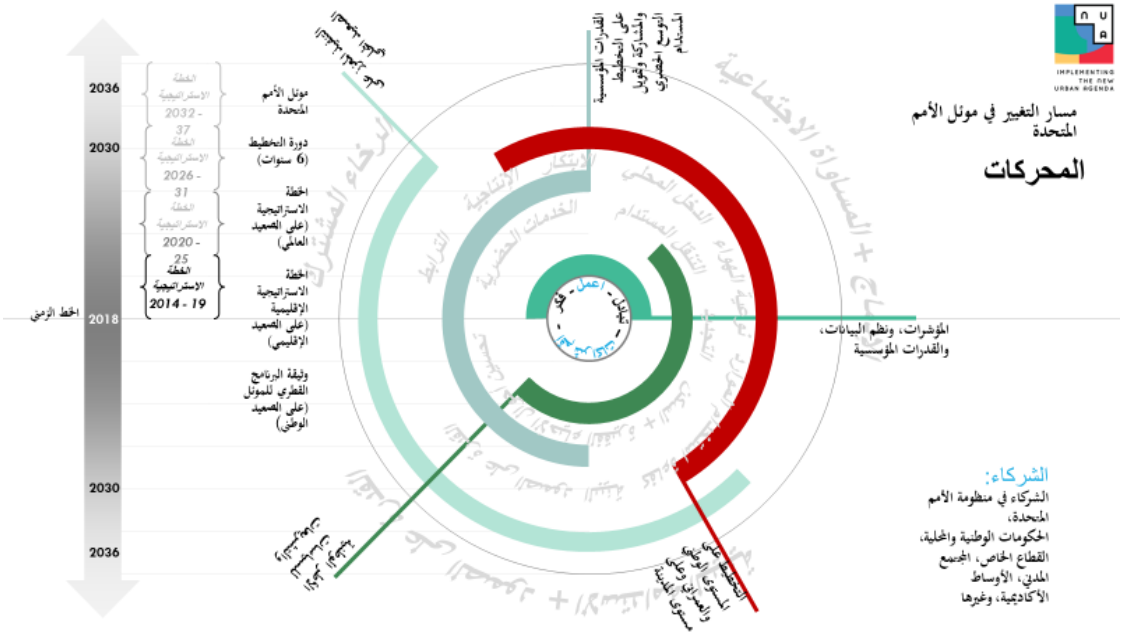

الشكل ٣
شارك وأقم شراكات

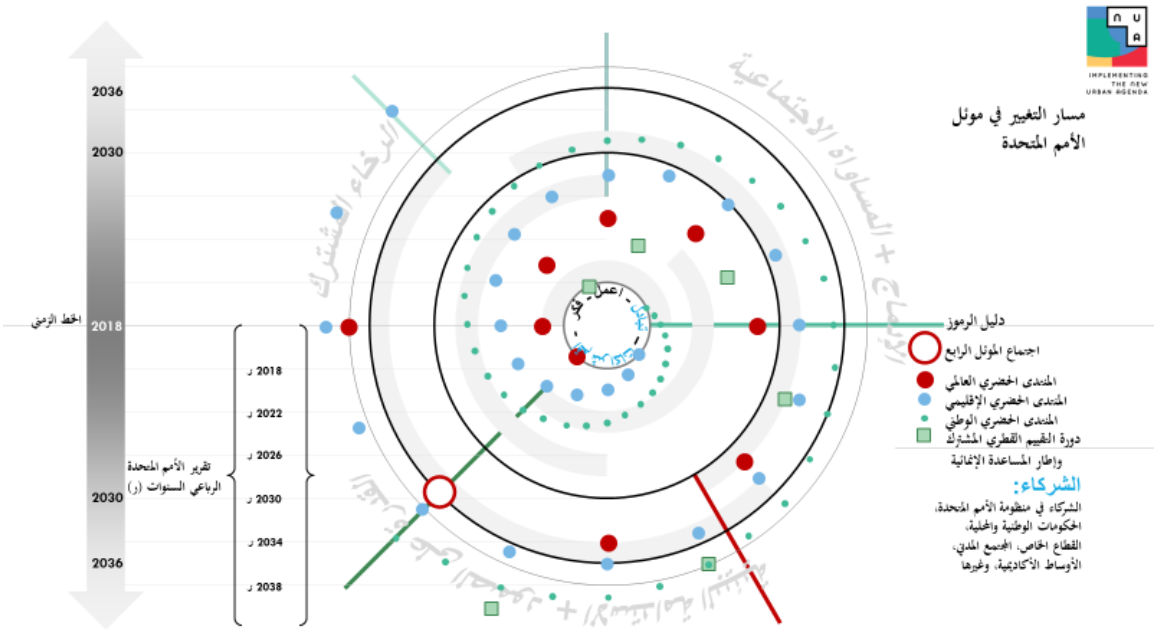

جيم- البرمجة المتكاملة وتخطيط البرامج والميزنة

١٨٣- لن تتحقق نتائج الخطة الاستراتيجية الجديدة إلا من خلال البرمجة المتكاملة التي تشمل مجالات التغيير الأربعة وتركز على مكانة موئل الأمم المتحدة المناسبة وقيمته المتصورة ونقاط قوته. ويستلزم ذلك وضع نظام متكامل لقياس النتائج، بما في ذلك مجموعة من المؤشرات التحويلية لمتابعة العمل التحويلي. إن وضع نهج أكثر منهجيةً لإدارة المعارف والتصنيف والنشر واستعراض تقييم المشاريع والبرامج سيكون أمراً أساسياً في هذا النهج الجديد.

١٨٤- وتشمل خطة إصلاح الأمم المتحدة إصلاح هيكل السلام والأمن، وإصلاح المنظومة الإنمائية، وإصلاح الإدارة، وتهدف إلى تبسيط الإجراءات وتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، مما يتيح المزيد من الشفافية والكفاءة والمرونة والمساءلة. ويشمل الإصلاح الإداري تحويل عملية تخطيط البرامج والميزنة لكي تستجيب على نحو أفضل للتغيرات في نطاق وعمق التفويض الممنوح للمنظمة. واستجابة للتحديات التي تطرحها عمليتا تخطيط البرامج والميزنة، اقترح الأمين العام تبسيط وتحسين عمليتي التخطيط والميزنة من أجل تحسين دعم صنع القرار وزيادة شفافية المعلومات. وتشمل تلك المقترحات ما يلي:

(أ) الانتقال من عملية تجرى كل سنتين إلى عملية سنوية؛

(ب) خفض مدة دورة التخطيط والميزنة من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات؛

(ج) عرض المعلومات المتعلقة بتخطيط البرامج والأداء في الميزانية العادية السنوية بدلا من عرضها في تقارير مستقلة؛

(د) تجويد عناصر إطار الميزنة القائمة على النتائج؛

(هـ) تعزيز الإبلاغ عن الأداء عن طريق تضمين الميزانية السنوية معلومات عن الدروس المستفادة من مصادر منها التقييم والتقييم الذاتي؛

(و) التماس سلطات أكبر فيما يتعلق بنقل الموارد خلال تنفيذ الميزانية؛

(ز) رفع مستوى صندوق رأس المال المتداول.

١٨٥- وستجري مواءمة برامج العمل والميزانيات السنوية لموئل الأمم المتحدة مع العملية المذكورة أعلاه، وستعزز من خلال الخطة الاستراتيجية المقبلة لفترة الست سنوات.

دال- الهيكل التنظيمي

١٨٦- يمر موئل الأمم المتحدة بعملية إصلاح داخلي جريئة وطموحة ترمي إلى تحويل هذه المنظمة إلى برنامج أممي نموذجي حديث:

(أ) برنامج يحظى بالثقة ويتميز بالشفافية ويخضع للمساءلة؛

(ب) يعمل بفعالية وكفاءة وبروح من التعاون؛

(ج) يتسم بالخبرات الملائمة والقيمة والمطلوبة.

١٨٧- ويجري الاضطلاع بعملية التغيير، التي تعزز مواءمة موئل الأمم المتحدة مع خطة الإصلاح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة، في المجالات ذات الأولوية السبعة التالية:

(أ) **الرؤية** – تعزز طريقة مستندة إلى القيم للعمل من أجل تحقيق رؤيتنا وأهدافنا المشتركة؛

(ب) **التأثير** – توفر التأثير في كل ما نفعله من أجل تغيير الحياة إلى الأفضل؛

(ج) **التمويل** – تصون ثقة ممولينا وشركائنا في تنفيذ ولايتنا؛

(د) **التعاون** – تتعاون بشكل فعال داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتحقيق المزيد معا؛

(هـ) **الفريق** – تنشئ مكان عمل آمناً ومنتجاً تزدهر فيه المواهب؛

(و) **العمليات** – تطبق النظم والعمليات بالشكل الصحيح لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة؛

(ز) **القيادة** – تعمل وتمكِّن الموظفين لدفع عجلة التغيير بشكل جماعي.

١٨٨- بيد أن إصلاح موئل الأمم المتحدة لن يكون كاملاً بدون تغيير الطريقة التي أنشئ بها الهيكل التنظيمي على الصعيد القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر، بغية تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة، بعد إتمامها، بطريقة أكثر اتساقاً وشمولاً ومرونة وكفاءة وفعالية. ولذلك، فإن موئل الأمم المتحدة يعكف على إجراء عملية إعادة هيكلة تنظيمية ستمكنه من الاستجابة على النحو الأمثل لمتطلباته الاستراتيجية والبرنامجية.

هاء- إدارة المخاطر

١٨٩- تتمثل أكبر المخاطر الحرجة التي جرى تحديدها على المستوى المؤسسي فيما يلي:

(أ) تحقيق النتائج أو الآثار وبيانها العملي بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة لموئل الأمم المتحدة وولايته؛

(ب) استراتيجية الموارد البشرية والأدوات التشغيلية وطرق أداء العمل القادرة على تحقيق الغرض المنشود؛

(ج) تمويل الميزانية الأساسية.

تحقيق النتائج أو الآثار وبيانها العملي بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الجديدة لموئل الأمم المتحدة وولايته

١٩٠- للتخفيف من حدة هذا الخطر سيجري تنفيذ عدد من الاستراتيجيات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) التركيز على المكانة المميزة لموئل الأمم المتحدة وقيمته المتصورة ومواطن قوته؛

(ب) تطوير نظام متكامل لتخطيط البرامج وقياس النتائج؛

(ج) وضع مجموعة من المؤشرات التحويلية لمتابعة العمل التحويلي؛

(د) تعزيز مشاركة المكاتب الإقليمية في عمليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) وضع نهج أكثر انتظاما لإدارة المعارف؛

(و) الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية من أجل توسيع نطاق عمل موئل الأمم المتحدة والقيام بدور حفاز؛

(ز) وضع نهج منتظم لجمع ونشر وتقييم نوعية تقييم المشاريع والبرامج؛

(ح) تحقيق مركزية معلومات وبيانات الإبلاغ لضمان سهولة تقديم التقارير عند نشوء الطلبات.

استراتيجية الموارد البشرية والأدوات التشغيلية وطرق أداء العمل القادرة على تحقيق الغرض المنشود

١٩١- لمعالجة هذا الخطر ستعمل الإصلاحات الداخلية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتصلة بما يلي:

(أ) تهيئة مكان العمل الآمن والمنتج الذي تزدهر فيه المواهب؛

(ب) إدارة المواهب والتوظيف وفق ما تسمح به الموارد؛ وتشمل هذه النقطة وضع استراتيجية للموارد البشرية؛

(ج) تطبيق النظم والعمليات بالشكل الصحيح لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

تمويل الميزانية الأساسية

١٩٢- للتخفيف من حدة خطر التمويل سيجري تنفيذ عدد من الاستراتيجيات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) توسيع نطاق تعبئة الموارد لكي يشمل جهات مانحة غير تقليدية وغير معتادة، مثل المؤسسات والقطاع الخاص والبلدان المانحة الناشئة، بما في ذلك إجراء تحليلات لحالة بيئة الموارد غير التقليدية؛

(ب) وضع استراتيجية لبناء علاقات استراتيجية طويلة الأجل مع المانحين الرئيسيين من القطاعات ذات الصلة، استنادا إلى الأولويات المشتركة؛

(ج) استعراض نموذج تمويل موئل الأمم المتحدة لمواءمته مع سياسات واتجاهات الجهات المانحة، بما في ذلك تحديد النتائج وقيمتها لمختلف أنواع الجهات المانحة؛

(د) وضع سياسات وإجراءات ونظم لدعم نهج منسق للجهات المانحة، وتقديم صورة شاملة عن مشاركة موئل الأمم المتحدة مع الجهات المانحة؛

(هـ) تقديم حجة مقنعة لجلب الدعم باستخدام نتائج الإنجازات السابقة والتأثير السابق بغية توسيع نطاق المعارف وتقدير عمل موئل الأمم المتحدة على صعيد تغيير الحياة وتحويل المجتمعات؛

(و) نشر استراتيجية فعالة للاتصالات يستخدم فيها التراسل ووضع العلامات للتوعية بتحديات وفرص التوسع الحضري المستدام، والمساهمة الفريدة التي يقدمها موئل الأمم المتحدة بصفته رائداً فكرياً ومركزاً للتميز والابتكار؛

(ز) الالتزام على أعلى مستويات موئل الأمم المتحدة بالمشاركة الكاملة في تعبئة الموارد؛

(ح) الاستثمار في إطار الإدارة القائمة على النتائج من أجل تعزيز جودة الإبلاغ وضمان اتساق الجودة وحسن التوقيت والشفافية في استخدام الأموال وبيان النواتج والنتائج بشكل مستمر.

١٩٣- وسيتم تنفيذ المزيد من التحليل الشامل والمفصَّل للمخاطر أثناء إعداد كل برنامج من برامج العمل والميزانيات السنوية الستة التي ستنفذ من خلالها الخطة الاستراتيجية الجديدة.

واو- قياس الأداء

١٩٤- إن التخطيط والرصد والإبلاغ والتقييم هي عناصر حاسمة في الإدارة القائمة على النتائج وهي تشكل معاً أساس شفافية ومساءلة موئل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشركاء والجهات المانحة. وسوف تُستخدَم معلومات الأداء المتأتية من الرصد والتقييم بشكل أكثر منهجية بغية اتخاذ إجراء تصحيحي وتحسين عملية اتخاذ القرار على المستوى البرنامجي أو التنظيمي والمساءلة ولضمان تحقيق النتائج وإنجاز المخرجات بطريقة فعالة وناجعة.

١٩٥- إضافةً إلى ذلك فإن المعلومات المتعلقة بالرصد والتقييم ستستخدم في التعلم في إطار المنظمة، وذلك عن طريق تبادل النتائج والدروس المستفادة على الصعيد الداخلي ومع الدول الأعضاء والشركاء. ومن خلال الإحاطات الإعلامية المنتظمة والتقارير المرحلية الفصلية والسنوية ستستخدم المعلومات المتعلقة بالرصد والتقييم لإخضاع موئل الأمم المتحدة للمساءلة أمام الدول الأعضاء عن طريق الإبلاغ عن مدى كفاءة وفعالية استخدام الموارد في تحقيق النتائج المرجوة.

زاي- الرصد والإبلاغ

١٩٦- سيتم رصد الخطة الاستراتيجية الجديدة بشكل منهجي بغية إدارة إنجاز النتائج بالشكل الأمثل. وبعبارات أكثر تحديداً فإن ذلك يعني ضمان الإبلاغ عن مختلف مستويات المؤشرات في إطار النتائج. وستقاس مؤشرات المستويات الموضوعية كل سنتين في حين تقاس مؤشرات مستويات النتائج سنوياً أو كل سنتين تبعا للنوع والمنهجية.

١٩٧- وسيجري باستمرار رصد تنفيذ برنامج العمل من حيث تنفيذ النواتج على مستوى المشاريع وتقديم تقارير عنه على أساس فصلي عن طريق وحدة نظام أوموجا ٢ والنظام الداخلي لقياس الأداء في موئل الأمم المتحدة.

١٩٨- وسيستند رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة إلى إطار النتائج. ومن المتوخى أن تستخدم نفس المجموعة من المؤشرات طوال فترة الخطة، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة، حسب الاقتضاء. وسيركز الإبلاغ على مجالات التغيير الأربعة: مسائل الإدماج الاجتماعي، والأبعاد الشاملة، والمحركات، والعوامل المساعدة.

١٩٩- وستوضع خطة لقياس الأداء لتيسير التتبع المنتظم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وأدائها. وسيشمل ذلك إعداد صحائف بيانات مؤشرات الأداء للنتائج الاستراتيجية والنتائج على مستوى المخرجات. وفيما يخص كل مؤشر ستقدم المعلومات التالية: '١' وصف ما يجري قياسه، '٢' مصادر البيانات، '٣' منهجية جمع البيانات، '٤' تواتر جمع البيانات '٥' خطوط الأساس '٦' الأهداف خلال فترة الخطة الاستراتيجية. وستحدد معالم لكل مؤشر من المؤشرات.

٢٠٠- وستتمثل آليات الإبلاغ الرئيسية في تقديم تقرير مرحلي فصلي أو لوحة متابعة بشأن تنفيذ برنامج العمل والميزانية السنوية، وتقرير سنوي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وسيعزز موئل الأمم المتحدة جهوده الرامية إلى ضمان زيادة التمويل لأغراض الرصد والإبلاغ والتقييم. وستحفز الرصدَ والإبلاغ بشكل قوي الحاجةُ إلى تحديد الدروس المستفادة وتوليد معارف جديدة وأدلة للاسترشاد بها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

حاء- التقييم

٢٠١- سيجرى تقييم منتصف المدة للخطة الاستراتيجية الجديدة من أجل تقييم الأداء في مجال تحقيق الإنجازات المتوقعة والأهمية والكفاءة والفعالية والاستدامة. وسوف يقدم ذلك الدليل على ما هو ناجع وما هو غير مجد، الأمر الذي سيتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية خلال النصف الثاني من الفترة التي تغطيها الخطة. وبالمثل، سيُجرى تقييم في نهاية الخطة مع التركيز على النتائج التي تحققت، بغية استخلاص الدروس المستفادة من التنفيذ وتوليد الأدلة للاسترشاد بها في دورة التخطيط المقبلة.

٢٠٢- وإضافةً إلى هذين التقييمين، ستُجرى، رهنا بتوفر الموارد، تقييمات لبرامج فرعية معينة، أو برامج قطرية، أو مجالات مواضيعية للخطة الاستراتيجية، وفق ما يطلبه المدير التنفيذي أو الدول الأعضاء أو الجهات المانحة. وستدرج هذه التقييمات في خطط التقييم السنوية ذات الصلة. وستشمل التقييمات الأخرى التي يجريها موئل الأمم المتحدة تقييم نهاية المشروع لجميع المشاريع التي تبلغ قيمتها مليون دولار فأكثر من دولارات الولايات المتحدة، على النحو المطلوب في سياسة التقييم لموئل الأمم المتحدة، وتقييم ذاتي للمشاريع التي تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وأقل من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٠٣- وتمشياً مع قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، يطور موئل الأمم المتحدة استجابةً إدارية لكل تقييم، كما يجري تتبع التوصيات المنبثقة عن التقييمات بانتظام لضمان تنفيذ الإجراءات المقترحة من جانب الكيانات المسؤولة في موئل الأمم المتحدة.

طاء- تمويل الخطة الاستراتيجية

٢٠٤- ستكون الوسيلة الرئيسية لتمويل الخطة الاستراتيجية الجديدة هي مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية والصناديق الاستئمانية للتعاون التقني الأخرى. وسيطبق موئل الأمم المتحدة استراتيجيةً لتعزيز المؤسسة لتمكينها من الوفاء بمهامها الأساسية.

٢٠٥- وتتمثل المهام الرئيسية للمؤسسة وهدفها التنفيذي الرئيسي في العمل بصفة ميسر دولي يساعد في تقوية البرامج الوطنية للتنمية المستدامة للتوسع الحضري من خلال توفير رأس المال الأولي وتقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتعبئة الموارد الدولية والمحلية بشكل فعال دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل والتفويضات الأخرى ذات الصلة. ويستلزم ذلك اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) الحث على اتباع نهج ابتكارية في استراتيجيات ما قبل الاستثمار وما قبل المشاريع واستراتيجيات التمويل المتعلقة بأنشطة التنمية الحضرية واستراتيجيات الحد من الفقر في المدن المتصلة بذلك، والاستراتيجيات المتكاملة لتنمية المدن، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الخبرة المكتسبة لدى القطاعين العام والخاص في مجال تعبئة الموارد المالية اللازمة لمشاريع التوسع الحضري المستدام عن طريق الشراكات الاستراتيجية؛

(ب) تعزيز وتيسير تعبئة الموارد المالية الخارجة عن الميزانية من أجل التنمية الحضرية من المصادر المحلية والدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية والقطاع الخاص؛

(ج) تقديم خدمات المساعدة التقنية من خلال المشاريع ذات الصلة بالتوسع الحضري المستدام والممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية؛

(د) تعزيز تكييف ونقل المعارف العلمية والتقنية المناسبة المتعلقة بمشاريع التوسع الحضري المستدام، مع إيلاء اهتمام خاص للسكان الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٢٠٦- وسيستخدم موئل الأمم المتحدة معارفه وقدرته على عقد الاجتماعات من أجل اجتذاب التمويل اللازم لتحقيق الخطة الاستراتيجية. ومن المعروف أن التوسع الحضري هو محرك للنمو الاقتصادي، وعلى هذا النحو، فهو قادر على اجتذاب الاستثمارات. وسيتمثل دور موئل الأمم المتحدة في العمل مع الشركاء لضمان أن يكون الاستثمار في التنمية الحضرية استثماراً في التنمية الحضرية المستدامة.

٢٠٧- وعلى الصعيد العالمي، ستكون هناك حاجة لدعم تقليدي غير مخصص من الجهات المانحة للحفاظ على هيكل الوكالة الأساسي، بما في ذلك مكاتب الاتصال والمكاتب الإقليمية، ولضمان فعالية وظائف المعرفة والاتصالات والشراكات في موئل الأمم المتحدة تمشياً مع دوره كجهة تنسيق. وسيستمر السعي لتوفير تمويل مخصص لأعمال الدعوة على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال تقديم الدول الأعضاء لعروض لاستضافة المنتدى الحضري العالمي واليوم العالمي للمدن. وعلى الصعيد القطري، سيجري التماس تمويل إضافي من المانحين لكبار المستشارين، الذين سيعملون على جمع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة من أجل التحقيق المشترك للأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة. وستتحقق السرعة والنطاق والفعالية من حيث التكلفة من خلال الاستفادة من أدوار وقدرات وموارد وكالات الأمم المتحدة والشركاء، ومن أدوار وقدرات وموارد الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المصارف الإنمائية والقطاع الخاص والتعاونيات والمجتمعات المحلية، من أجل تحقيق تدخلات حضرية قابلة للقياس تحفز التغيير الإيجابي.

المرفق

نظرية موئل الأمم المتحدة للتغيير